



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

المبادئ المنطقية

المؤلف

مجهول

كتاب
عسيرة

١١٩٤
عسيرة
٤٦٦٠٤
نظرة



شبكة

الألوكة

www.alukah.net



بسم الله الرحمن الرحيم

حمد الواجب تصور النعم والصلوة على حجة الامم تصديق المكم
 هذا وان الشروع في العلوم فعل المختار وهو يجب صونه عن
 الجلالة والعيس المحضين والعرفيين فالجهالة المحضة عند تصور الشروع
 فيه اصلا والعرفية بتصوره بغير حده والعيس المحض عدم معرفة
 فائدة له اصلا والعرفي معرفة فائدة له لا توازي عنا الطلب والجهالة
 المحضة يستحيل معها الشروع عقلا اذ كل فعل فهو مسبوق بعلم
 الشروع فيه وارادته والوجدان اصدق شاهد وباقيها يمكن معها
 الشروع لكن علي غير بصيرة وهو فعل غير المحصلين ومعرفة العلم
 بجده تصور الشروع عن الجهالين ومعرفة فائدة المورانية لهنا
 تصونه عن العيسيين ونحن الآن شارعون في علم المطلق فخذ هذا
 العلم الة قانونية تقصير مراعاتها الذهن عن الخطا في الفكر وفائدة
 العصمة المذكورة والالاهة هي المرصلة اثر الماعل لمفعوله كالقلم للكاتب
 فانه يوصل الاثر وهو الكتابة للكتوب فالمنطق الة للنفس توصل به
 الي ادراك العلوم الحكيم والقانونية المنسوبة للقانون وهو قضية
 كلية تتعرف منها احكام جزئيا بها نحو الجنس تمام المشترك والنوع
 تمام الماهية والذهن القوة المعدة لاكتساب العلوم واكثر ترتيب

امور

امور معلومة ليتوصل بها الي امر مجهول تصوري او تصديقي نحو
 ترتيب قولك حيوان ناطق للتوصل لمعرفة الانسان ونحو ترتيب
 قولك النفس الناطقة مجردة وكل مجرد لا للتوصل لمعرفة عدمها
 النفس واما معرفة موضوع الفن وغيره مما يذكر في مقدمة
 الشروع من بقية المبادي العشرة المذكورة في قوله

ان مبادي كل فن عشرة الحد والموضوع ثم القرة -
 وفضله ونسبه والواضع والاسم الاستمداد حكم الشارح
 مسائل والبعض البعض التي ومن دري الجمع حاز الشرفا

فليس مما يترتب على عدم معرفته عيس ولا استحالة شروع
 بل مما يوجب ازيادا للتصيرة واهما في ذلك معرفة الموضوع حيث
 ان العلم اثنان تمانين بموضوعاتها وموضوع كل فن ما يبحث فيه عن عوارضه
 الذاتية الثلاثة وهي ما يعرض للشيء لذاته كالتف الاصح الانسان لذاته او عرض
 له لجزئه كتركه بالارادة الاصح له الحيوان او بعرض له مساوية كفعاله الاصح
 له لتعيه وموضوع النطق المعلومات التصورية والتقديرية من حيث توصلها
 لمجهول تصوري او تصديقي او توقف الموصول عليها توقفا قريبا او بعيدا وذلك
 لان المنطق ينقسم الي تصور وتصديق وكل منهما مقصد ويباد يتوقف عليها
 توقفا قريبا او بعيدا فالمقصد للتصور هو القول الشارح كالجوان الناطق
 الموصول لمعرفة الانسان ومباديه المتوقف عليها توقفا قريبا هي الكليات
 الخمس لترتيب القول الشارح منها وتوقفا بعيدا هي تسمية اللفظ الي مجرد
 ومركب والمقصد التصديقي هو القياس والمقصد نحو قولك العلم نافع وكل نافع
 يقصد ومباديه للتوقف عليها توقفا قريبا هي القضايا لترتيب القياس منها
 كالعلم نافع في المثال ويبعدا هي اسن القضية

فالمطور يبحث عن المقصد من التصوري والتصديقي من حيث كونه وتبينها
 ترتيبا سواء تصوري الي المجهول وذلك التركيب هو الفكر المنطوق به
 ان القول الشارح يشرح الماهية ان ركب تركيبا خاصا من بعض الكليات

بقي سم



الفرس على كيفية محسوسة لحيوان ناطق وحسب ما طوق وحيوان ضاحك وناهي
 ضاحك في تعريف الانسان وان القياس يوجب التصديق بالظنون ان
 وكب من الغضا باتركيبا خاصا على كيفية محسوسة كالفرد متغير وكل متغير
 حادث في الدليل على حدوث العالم ويثبت ايضا عن مبادئ القول
 الشارح القريبة من حيث انه يتوقف عليها التركيبه منها فان بين
 الكلي وقسمته الى اقسامه المعهودة وعن مباديه العبدية من تلك
 الحقيقية لتركيبه من الكلي الذي هو احد قسمي اللفظ بان يعبر اللفظ
 الى مفرد ومركب ويعرف الاثنان ويبين اقسامها وكذلك القول
 في مبادي القياس (المطلب الاول في التصورات وفي اوجهه

(مبادي المبدأ الاول في العلم)

العلم ادراك المجهول على جهة اليقين او الظن او الجهل المركب وهو تصور
 ان تعلق بغير وقوع النسب كما وراك ماهية الانسان والكاتب او
 النفسه بينهما وتصديق ان تعلق بوقوع النسب كادراك وقوع
 نسبة الكاتب الى الانسان والتحقق بسايقه وانه افعال ولا بد
 ان تسبقه التصورات الثلاثة على وجه الشرطية لا النظرية
 وكل منهما بدعي ونظري فالبدعي فيهما ما لم يتوقف على كسب ونظر
 كتصور الحرارة والبرودة والتصدق بعد اجماع الفقيهين
 وبغضراكل عن الجزاء والنظري فيهما ما توقف على كسب ونظر كتصور
 العقل والنفس والتصدق بحدوث العالم والنظري كتصديق
 البدعي بالعلم مباشرة او بواسطة نظري اخر ولا يكسب تصور
 من تصديق ولا تصديق من تصور والتصوير بعد مرعى

(المبحث الثالث مباحث)

اعلم ان لا حاجة بالنطق الى اللفظ الا من حيث الافادة والاستفاده
 واللفظ هو الصوت المعتمد على المقاطع النغمية والصوت اللطيف
 عروس ناشئ من القلم والفرع قائم الهواء المنفوخ شيا قسما الى
 ان

ان يصل الى الطلبة الصماخيه فان لم يعتمد على المقاطع المذكورة فهو صوت
 ساذج لا يسمى لفظا واللفظ اما مطلق وهو ما لم يدل على شئ نحو دبر
 جوق ومسعمل ان دل
 والدلالة فيهم امر من اسر والاول يسمى مدلول والثاني يسمى رافع
 الحيوان الناطق من انسان وهي على قسمين لفظية وغيرها وكل منهما
 وضعيه وطبيعيه وعقلية فالوضعيه ما كانت بواسطة الوضع والطبيعية
 ما كانت بواسطة الطبيعة والعقلية ما كانت بواسطة العقل واللفظية
 الوضعيه كدلالة الانسان على معناه والطبيعية كدلالة لفظ انا على
 وجع الصدر ولفظة انا على ملق وجع والعقلية كدلالة التكلم من
 وراء جدار على حياة المسكمر وغير اللفظية الوضعيه كدلالة العقد
 والنسب والاشارات والطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الخجل
 وسفرته على الوجع والعقلية كدلالة الاثر على الموت والمقصود
 هنا خصوص اللفظية الوضعيه وهي ما كانت بواسطة وضع اللفظ وتوقف
 بانها كون اللفظ متي الملق فهم منه العني (المبحث الثاني) في نفس

بحيث

الدلالة اللفظية الوضعيه اقسام الدلالة ثلاثة مطابقة وتضمنية
 والتزامية فدلالة اللفظ على ما وضع له مطابقة لمطابق المدلول
 الموضوع له وعلى جزئه تضمنية لتضمن الكلام جزئه وعلى لازمه زهنا
 التزامية للتزام المعنى للازمه كدلالة لفظ الانسان على الحيوان
 والناطق او على احدى او على قابليته التعليم وكدلالة لفظ الاربعه
 عليها او على جزئها او على كونها عددا زوجا والاولى لا تستلزم
 كذا الاخرين لانفرادها عن التضمنية في دلالة اللفظ على معني
 بسيط لاجزائه كالجوهر الجرد والنقطة وعن الالتزامية في معني
 لا لازمه زهنا اذ المراد باللازم الذهني اللازم اليقين بالمعني
 الاخص وهو ما يلزم من تصور الموضوع له تصور كالتوجه للآربة
 ولم يتحقق ذلك في كل ماهية فكثيرا ما تصور مهابا ولا يخبر عنها
 شئ يتعلق بها ويفرض لها كالمغايرة للفرس بالنسبة للانسان فانا
 قد تصور الانسان ولا تصور مغايرته للفرس وبذلك علم ان

الي مفرد

العلمية أيضا لا تستلزم الا التزامية واماها فيستلزم ان المطابقة
 لعدم تخلفها بدونها (المعنى الثالث في تفسير اللفظ ومركب)
 اللفظ مركب أو مفرد فالمركب ما دل جزؤه على جزاء معناه المقصود دلالة
 مقصودة لقولنا أنت فاصل فالأول دل على المخاطب والثاني على ذاتها
 الفضل والمجموع على ثبوت العقل للمخاطب والمفرد ما لم يدل جزؤه على
 جزء معناه المقصود دلالة مقصودة وهو أربعة صور ما ليس له جزاء كجزء
 الاستفهام أو له جزاء لا يدل كزيد أو يدل على المعنى الغير المقصود
 كعبد الله علما فان عبدا يدل على قصف بالعبودية والله يدل على الذات
 الاقدس ومجموعها على عبودية الشخص الله ولكن هذه الدلالة على المعنى
 الا متناهي العام دون العلمي الخاص أو يدل على المقصود دلالة غير مقصودة
 كحيوان اطلق علما فان كلامه جزئية يدل على جزء المعنى المقصود كما هو
 قبل العلمية لكن هذه الدلالة غير مقصودة التوضيح والمفرد ان لم يصلح
 لان تجزئته وحده مخوفي ولا وكان هو اداة وان صلح لذلك فان دل
 بهيته على احد الأزمنة كقوله يفهم فهو الكلمة وإن لم يدل بهيته
 على زمان كالعلم فهو الاسم وما دل من الأسماء على الزمان فذلك
 انما بجوهرة ومادته لانهيته كالزمان والصبح والغروب بخلاف
 دلالة مخبره ويعلم عليه فانها هي بالهية لا بجوهرة بدليل الخلف
 الزمن عند اختلاف الهية مع اتحاد المادة كما في المثال واتحاد الزمان
 عنهما تحا الهية مع اختلاف المادة كعلم وطلب والمركب تام وغير تام
 فالتام هو المفيد كات أريب وغيره التام هو غير المفيد كحيوان النطق
 وينقسم التام الى خبر وانشاء فالخبر ما احتملت نسبتها مطابقة الواقع
 وعدم المطابقة نحو حضر الامير فنسبة الحضرة الى الامير المأخوذة
 من هذا المركب نارة نظايق الواقع فتكون صدقا ونارة لانطابق فتكون
 كذبا والانشاء ما ليس كذلك وهو امر ان دل وضعه على طلب الاعمى
 فعلا من الأدي كآقبحوا الصلاة ولحي ان دل كذلك على طلب ترك
 الفعل منه نحو ولا تفر الزنا ودعا ان دل كذلك على طلب الودي من
 الاعمى مطلقا نحو ارحمنا يا ربنا ولا تؤاخذنا والتماس ان كان مقسوما بين

هو

هو

نحو ارحمنا يا ربنا ولا تؤاخذنا والتماس ان كان مقسوما بين
 صدق في الاخوة وان لم يدل وضعه على طلب الفعل من الغير فهو تبيين
 ويدخل فيه التبيين وهو تقديري حصول غير الممكن والمتعسر والتمسك
 الطلب نحو يود احدكم لو يعمر الف سنة ليت ما فات من العز يعور وليت
 تقدم بالنسائل والقرجي وهو التمسك في الشيء أو الخوف منه ويلزمه
 الطلب نحو لعل الاخوة تدوم ونحو لعل الجبابهالك والندا وهو الدعا
 برفع الصوت ويلزمه طلب الاقبال نحو افاضل والفسح وهو التبعين
 ويلزمه الطلب نحو بالله لاجتهاد والتعب وهو الافعال ويلزمه
 الطلب ما احسن الأدب هذه كلها انشا غير امر ولاهي ولا رعا ولا
 التماس ولا استفهام لشرطها في هذه الدلالة على الطلب من الغير وضعه
 وتلك دلالتها عليه لزوما وسميت تبيينها لانها تبيينه المخاطب على ما
 في ذهن المتكلم
 وينقسم المركب غير التام الى مركب تقديري وهو التوسفي كحيوان النطق
 وعالم تجزئته وايضا في نحو صاحب فضل ومركب غير تقديري وهو ما كان
 احد جزئيه اداة نحو بك
 وينقسم الاسم باعتبار معناه الى علم شخصي ومشترك ومنقول فالأول
 هو ما دل على جزئي كالحمد والثاني هو ما اتحد لفظه وتعدد معناه كعين
 للسامرة والحارية والثالث وهو ما نقل عن معناه الوصفي الى معنى آخر فاذا
 قارن النقل علاقة وقريبة هو المجاز والاهو عرفي عام ان كان النقل
 المرفق العام كدابة وضعت لكل ما رب على وجه الأرض نقلها العرف
 العام بخصوص القيل والقال والحبر وعرفي خاص ان كان النقل له
 المرفق الخاص بقوم كالفاعل وضع لكل ذات وقع منها الحدث نقله
 النحاة الى الاسم المرفوع وكالسلامة وضعت للدعا فكلها الشرح الى
 الاقوال والأفعال المعلومة وباعتبار لفظه مع لفظ آخر الى مرادف
 ومباين والمرادف هو ما وافق لفظا آخر في معناه لبروح والباين
 ما غايره كالنسان وفرنس والبدا الثالث في تفسير المفرد الى كلي
 وجزئي (ينقسم المفرد الى كلي وجزئي فالكلي هو ما يصح لعموم
 ما غايره كالنسان وفرنس والبدا الثالث في تفسير المفرد الى كلي
 وجزئي)

الفرس صدقه على كثير كشمس وانسان وهو موطن ومنسلك ..
 فالمنطق هو ما اتحد في افراده كالانسان فان معناه وهو الحريه والتا
 موحود في جميع افراده على السواء وان وجدت تفاوت في عوارض خارجيه
 عن الحقيقة كالعلم والكرم والمشاكل هو ما تفتاوت في افراده كالوجود
 في الواجب تعالي وفي الملئ فإنه في الواجب اولي وأقدر وأقوي منه
 في الملئ وكالبايض في الثلج أشد منه في العاج
 والخز في هو ما لا يبلغ ذهنا فرض الصدق على كثير كما علامه المنطق
 فان الشخص الخارجي للذات مانع من صدقها على غيرها
 وينقسم الكلي الى ستة اصناف إما له وجود في الخارج أم لا وما
 ليس له وجود في الخارج إما مستحيل عقلا كشر بله الباري أو ممكن
 عقلا كالاعتقاد وما له وجود إما أن يكون الموجود منه في الخارج فردا
 واحدا أو أكثر وما له فرد واحد فغير هذا الواحد إما مستحيل عقلا
 كالباري جل وعلا أو ممكن عقلا كالشمس وما له في الخارج أكثر من
 واحد فإما أن تتناهي افراده ككوكب السبعة السيارة أو لم تتناهي
 كالنفس الناطقة على القول بقدحها وعدم التناهي فيها
 وينقسم كل من الكلي والجزئي الى حقيقي وإضافي والحقيقي في كل منها
 هو ما تقدم الكلام عليه والكلي الإضافي هو الصادر بالفعل على
 كثير وبينه وبين الكلي الحقيقي العموم والخصوص المطلق فكل كلي إضافي
 كلي حقيقي ولا عكس يجمعان في نحو الانسان وينفرد الكلي الحقيقي
 في الكليات الفرضية كشر بله الباري
 والجزئي الإضافي هو ما يدرج بالفعل تحت أمر وبينه وبين الجزئي
 الحقيقي العموم والخصوص المطلق فكل جزئي حقيقي جزئي إضافي ولا عكس
 يجمعان في الاعلام الشخصية وينفرد الإضافي في نحو الانسان
 (المبدأ الرابع في الكليات الخمس فيه ثلاثة مباحث)
 (المبحث الاول في تعريفها وتسميها)
 الكليات خمسة نوع وجنس وفضل وخاصة وعرض عام وذلك لأن
 الكلي إما ان يكون تمام ماهية افراده أو اجزاء منها أو خارجا عنها

تمام

تمام الماهية هو النوع وهو المقبول في جواب ما هو على الافراد المختلفة
 في الحقيقة كالانسان فإنه تمام ماهية افراده الشخصية ولا تغاير بينهما
 الا الاستغناء الخارجي الزائد عن ماهيتها الانسانية ويتبع في جواب السؤال
 عن متعدد وعن واحد كما اذا قيل ما هو زيد وعمر الخ أو ما هو زيد
 فقط قيل انسان وكسفي فإنه تمام ماهية افراده الذهنية فاذا قيل ما
 هو هذا الكوكب لنهازي والكواكب الأخر الظاهرة الذهبية قبل شمس
 والجزء من الماهية إما جنس أو فصل وذلك لأنه إما تمام المشترك بين
 الافراد أولا
 الاول الجنس وهو المقبول في جواب ما هو على الافراد المختلفة في الحقيقة
 كحيوان فإنه تمام الامر الذي تشترك فيه افراده وهي الانواع من الانسا
 والفرس وغيرها لا أمر يجمعها ويصدق عليها على السواء دون غيرها
 الا الحيوان ويقال في جواب ما هو كما اذا قيل ما الانسان والفرس وغيرها
 من بقية أنواعه قيل الحيوان ولا يكون جوابا إلا عن السؤال بمتعدد وأما
 إذا سئل عن نوع واحد فلا يجاب بالجنس بل يجاب بالحد الخاص بذلك
 النوع كأن يقال ما هو الانسان فيقال حيوان ناطق وينقسم الجنس الى
 قريب وبعيد فالقريب هو ما كان تمام المشترك بين الماهية وكل ما
 شاركها فيه كالحوان فإنه تمام المشترك بين الانسان وجميع الانواع
 المشاركة له في الحيوانية وقربه اعلم توسط جنس آخر بينه وبين
 الماهية والبعيد هو ما كان تمام المشترك بين الماهية وبعض ما
 شاركها فيه فقط كالنامي فإنه تمام المشترك بين الانسان وبعض
 ما شاركها في النمو وهوائيات فقط وليس تمام المشترك بين الانسان
 وكل ما شاركه فيه إذ ليس تمام المشترك بين الانسان والفرس مثلا
 فإنها تشارك الانسان في النمو ولكن ليس النامي هو تمام المشترك
 بينهما بل تمامه هو الحيوان وبعده لوجود جنس آخر بينه وبين أنواعه
 وهو الحيوان في المثال فإنه واسطة بين الماهية الانسانية وبين
 النامي والبعيد اما بمرتبة كالنامي فإنه بعيد عن الانسا بالجنس
 واحد وهو الحيوان أو بمرتبتين كالجسم المطلق بعيد عنه بالحيوان

وما هو هذا الكوكب لنهازي

والنامي أو بثلاث مراتب كالجوهر بينه وبين الإنسان حيوان ونامي
 وجسم هذه كلها أجناس للإنسان مثلا تقع في الجواب عنه وعن شيء
 آخر معه فإذ أقبل ما للإنسان والفرس كان الجواب الحيوان وإذ أقبل ما
 للإنسان والذئب كان الجواب النامي وإذ أقبل ما للإنسان والحجر كان
 الجواب الجسم فالاحوية أربعة مراتب البعد ثلاثة
 والثاني الفصل وهو المقول على فرار حقيقة واحدة في جواب أي شيء
 هو في ذاته كالناطق وهو يميز الماهية عن ما شاركتها في الجنس تميزا
 ذاتيا وينقسم إلى قريب وبعيد فالقريب هو الجنس الماهية المميز لها عن
 ما شاركتها في جنسها القريب كالصاهل للفرس والبعيد هو غير الجنس
 الماهية المميز لها في الجملة عن ما شاركتها في جنسها البعيد كالحساس للإنسان
 فإنه يميزه عن ما شاركته في الجسم النامي والفصل البعيد للنوع قريب
 الجنس والمخرج عن الماهية إما خاصة أو عرض عام
 فالخاصة هي المقولة على فرار حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو في عرضه
 كالصاحل وهي تميز الماهية عن ما شاركتها في الجنس تميزا عرضيا
 والعرض العام هو المقول على الأفرار مطلقا فلا عرضيا كالنامي وينقسم
 كل من من الخاصة والعرض العام إلى لادرم ومفارق واللازم إما لا يدر
 الماهية ذهنا كالضرورة لثلاثة والزوجية للأربعة وأخرجا بدون
 قيد كالتمييز للجسم أو مع قيد كالسواد الزنجي بقيد أنه زنجي والأزرق الذهني
 إما بين أو غير بين فالبين هو ما يكفي في الجزم بلزومه مجرد تصور للزوج
 واللازم كالانتقال بين الأربعة فإن من تصور الأربعة وتصور
 الإنقسام بمساويين جزم بلزومه هذا التساوي الأربعة وغير البين
 هو ما لا يكفي في الجزم بلزومه مجرد تصور الطرفين بل يحتاج إلى خارج
 عنها كتساوي زوايا المثلث الثالث لثلاثين فإن من تصور الثالث
 وتصور تساوي زواياه الثلاث لثلاثين لا يجرم بلزومه ذلك بلزومه هذا
 التساوي الثالث بل يتوقف على البرهان الهندسي العلوي واللازم البين
 أما بين بالمعنى الأعم أو بين بالمعنى الإخص والأول هو ما تقدم والثاني هو
 ما يلزم من تصور بلزومه تصور الكون الواحد نصف الاثنين والاربعين

وإذ أقبل ما للإنسان والقط
 كان الجواب الجوهر

ضعف

ضعف الواحد والمفارق أما سريع الزوال كحرة النحل وصغيرة الوحل وأما
 بطيئة كالشباب وبعض الأعراس

(المبحث الثاني في تفسير النوع)

النوع كما يقال على ما تقدم وهو النوع الحقيقي يقال أيضا على الماهية التي
 يقال عليها وعلى غيرها الجنس ويسمى نوعا إضافيا وبينه وبين النوع
 الحقيقي العموم والخصوص المطلق عند قدماء الناطقة بجموعان في النوع
 السافل كالإنسان وبفرد الاضافي في الأنواع المتوسطة كالحيوان وكل
 نوع حقيقي يكتفي في ولاعكس وأما عند المتأخرين فبينها العموم والخصوص
 الوجهي لأن أفراد الحقيقي عند هو في البسائط كالنقطة والوحدة والنفس
 والتحقيق الأول لأنه لا يميز بساطة ما ذكر في الخارج بساطة مفهومها
 بل يجوز تركيبه من الجنس والفصل فلا ريب يقال عليها وعلى غيرها الجنس
 هي ما صافية أيضا وليس تحتها كل بل جزئيات كالإنسان
 والنوع مراتب أربعة عال ومتوسط وسافل ومنفرد النوع العالي
 هو ما فوقه كل واحد وتحت كليات كالجسم المطلق فوقه الجوهر وتحت
 الجسم النامي والحيوان وهو أعلاها والمتوسط هو ما فوقه كليات وتحت
 كليات كالجسم النامي فوقه الجوهر والجسم المطلق وتحت الحيوان والإنسان
 وهو أعلاها من السافل وأخص من العالي والسافل هو ما فوقه كليات وليس
 تحته كل بل جزئي كالإنسان فوقه الحيوان والنامي والمطلق والجوهر وتحت
 زيد وعمرو وبكر الخ وهو نوع الأنواع والمنفرد هو ما فوقه كل واحد
 وتحت جزئيات ولم يوجد له مثال في الكلام وقد يمثل له بالفعل على
 القول بأن الجوهر جنس له فيكون فوقه الجوهر وتحت جزئيات وهي
 العقول العشرة ومواب الأجناس أيضا منه الأربعة إلا أن الجنس
 العالي هو ما تحته كليات وليس فوقه جنس كالجوهر وهو جنس الأجناس
 والمنفرد هو ما ليس فوقه كل واحد وتحت أنواع كالعقل بعد جنسية الجوهر
 له وكون ما تحته أنواعا

(المبحث الثالث في تفسير الفصل)

ينقسم الفصل باعتبار النوع والجنس إلى مفوم ومقسم والمفوم ما قومه

على القول

الماهية وجعل جزءاً منها كالناطق للإنسان والمقسم ما قسم الجنس المأخوذ
 معه في تعريف الماهية كالناطق الحيوان فإنه بالضميمة إلى الحيوان المأخوذة
 في تعريف الإنسان فسمه إلى ناطق وغده وكل مقوم للعالي مقوم للسافل -
 ولا عكس كلياً فالجنس مقوم للحيوان لكونه مهيأ له عن النبات وجزئاً
 من مفهومه ومقوم للإنسان أيضاً لكونه جزءاً من ماهية الحيوان الذي هو جزء
 من ماهية الإنسان والناطق مقوم للإنسان وليس مقوماً للحيوان لأنه
 ليس جزءاً من ماهيته بل مقسومه وكل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا
 عكس كلياً كالناطق فإنه مقسم للجنس السافل وهو حيوان ومقسم أيضاً
 لكل ما فرقه والناطق مقسم للعالي عنه وهو الجنس المطلق إلى نام وغيره
 وليس مقسماً للسافل وهو الحيوان ولا للإنسان لأنها لا يكون إلا ناميين

(المبحث الرابع في النسبة بين الكليين)

كل كليين فينبغي أحدهما النسبة لأربع وهي التباين والتساوي والعموم
 والخصوص المطلق والعموم والخصوص الوحشي والتباين هو اختلافها في المفهوم
 والماصدق بأن لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كما في
 الإنسان والفرس والتساوي هو اتحادها في الماصدق واختلافها في
 المفهوم كما في الإنسان والضحك والعموم والخصوص المطلق هو اجتماعها
 في مادة وانفراد أحدهما دون الآخر والمنفرد هو الأعمر كما في الحيوان
 والإنسان فإنها يجتمعان في زيد وينفرد الحيوان في الفرس ولا ينفرد الإنسان
 لأنه يلزم من صدق الأخص صدق الأعم ولا عكس والعموم والخصوص
 الوجهي هو اجتماعها في مادة وانفراد كل منهما عن الآخر كما في الإنسان
 والابيض فإنهما يجتمعان في رجل أبيض وينفرد الابيض في الثلج -
 وينفرد الإنسان في الزنجي

(المقصد الأول في التعريف والقول الشارح)

معرفة الشيء هو ما يلزم من تصور وتصوره بالكنة أو امتياز عن غيره
 فالأول الحد التام تعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق والثاني ما عدا
 تعريف الإنسان بأنه جسم مطلق وناطق وينقسم الموقوف إلى
 أربعة أقسام حد تام وناقص ورسم تام وناقص

بالحد

فالحد التام ما كان بالجنس والفصل القريبين كالحيوان الناطق للإنسان والناطق
 هو ما كان بالفصل القريب وحده كالناطق أو به مع الجنس العبد كالجنس التام
 الناطق والرسم التام هو ما كان بالجنس القريب والخاصة كالحيوان الضاحك
 والناطق هو ما كان بالخاصة وحدها كالضاحك أو تمام مع الجنس العبد -
 كالنامي الضاحك

ويشترط في التعريف أربعة شروط الأول مساواة للمعرف عمومها وخصها
 حتى يكون جامعاً مانعاً بأن لا يكون أعم منه كتعريف الإنسان بأنه جسم حيوان
 فإنه غير ما نوع من دخول تعريف ولا أخص كتعريفه بأنه حيوان كما سبأ فإنه
 غير جامع لأن التعريف الثاني أو مخصه على المعرف وهو يكون مساوياً له
 علماً وجهالة كتعريف الحر بأنه ليس بشيء والفرس بأنه ليس بشيء ولا
 أخص كتعريف النار بأنها كالنفس الثالث عدم توقفه على التعريف والألزم
 الدور المحال كتعريف العلم بأنه ما به اكتساف المعلوم وتعريف الكيفية بأنها
 التي تجسّلها المشاهدة والمشتاهدة بأنها الانطاق في الكيفية وتعريف
 الاثنين بأنها زوج أول وتعريف الزوج بما يتقسم إلى متساويين -
 وتعريف المتساويين بالشيئين الذين لا يزيد أحدهما عن الآخر وتعريف
 الشيئين بالارتئين الرابع خلوه عن ذكر ما لا يكون مألوف الصارة
 ظاهرة الدلالة فالأول كتعريف النار بأنها استطفئ فوق الأشجار
 والجو بأنه الذي تحت مقعر النار وغير ذلك مما سمعه من غفلة
 المستوحشين والثاني التعريف بالمجاز كتعريف الباصرة بأنها عين متفافة
 ما لم تقم قرينة بتعينها المراد من المجاز والمشتراك والأجاز

(المطلب الثاني في التصديقات وفيها)

(المبدأ الأول في القضاا وفيه ثلاثة أصا حث)

أول تصديق هو القضية التي يتركب منها الفكر المؤدي بالترتيب الخاص إلى
 التصديق بالمجهول التصديقي والقضية هي الخبر التام نحو النار تحترق
 الغا صر وتفسر إلى حلبة وشروطية فالشروطية ما حكم فيها بتعليل أحد
 طرفيها على الآخر أو بالتأني في بينهما إيجاباً وسلباً نحو غرقت الشمس
 قبل الليل ونحو الإنسان ما جاهل أو عالم وللعملية ما حل فيها أحد

تعريف لها لربا به بحر بروي
 الظلمات والتعريف بالمشترق

الألوكة

طرفها على الأخرى أو سلبا وتقسّم إلى موجبة وسالبة فالمرجحة ما حكّم فيها
باعت المجرى الموضوع نحو الإنسان أسير الإنسان والسالبة ما حكّم فيها
المجرى عن الموضوع نحو لا يثق الإنسان بكل الحيوان
المبحث الأول في أجزاء الكلمة (فاسمها)

كل جملة في مركبة من ثلاثة أجزاء موضوع ومجرى ونسبة بينهما والأول هو
الحكم عليه سواء كان فاعلا أو مفعولا أو متندا والثاني المجرى به سواء كان
خبرا أو غيره والنسبة على نوعين كإسمية وخارجية فالأولى هي التعلق والرباط
بين الطرفين وهي مورد الإيجاب والسلب وتسمى أيضا حكمية والثانية هي
فروع تلك النسبة أو عدم وقوعها والخبر هو ذلك أن النسبة الإسمية
واقعة أو غير واقعة والخبر من النسبة المجرى الثاني لأنه ما يتعلق
الصدق وحيث أن كل من الطرفين له لفظ يدل على ذلك النسبة لا يدلها
من وال يدل عليها وهذا الدال في لغة العرب هو الموكدة الإعرابية والقريب
العربي وعند المناطقة هو ما يذكر بصورة الوجود كلفظة هو نحو الكلام هو
اللفظ وتسمى رابطة غير زمانية أو بسورة الكلمة لفظ كان نحو العلم أن
الرفع وتسمى رابطة زمانية وباعتبار زكوالإلته وعبادتها تكون النسبة
بالأشياء أو ثباتية وباعتبار عدلوك الرابطة تكون موجبة أو سالبة

وتنقسم حكمية موجبة وسالبة إلى شخصية وكلية وجزئية ومطلقة ولصحية
وكل منها في معدولة ومحصلة وكل منها إلى خارجية وحقيقية وذهنية تنقسم
جميعها في الموجهان السبع عشرة تبلغ الفا ومائة وأربعين والميك يساق
حدتها ويأمر رتبها
والشخصية هي ما كان موضوعها جزئيا شخصيا سميت بذلك لتخصص
موضوعها بخبرات إنسان وهذا ليس بجماد وكلية هي ما كان موضوعها
كلية وحكم فيها على جميع أفراد حيوان ولا يثنى من الإنسان
بفرض والجزئية هي ما كان موضوعها كلية وحكم فيها على بعض أفراد نحو
بعض الحيوان إنسان وليس بعض الحيوان جمادا
وتسمى كل واحدة من الكلية والجزئية بضميتها مصورة لمصر أفراد
موضوعها ومصورة لذكر السور فيها وهو اللفظ الدال على الكلية أو

العضة

العضية تسمى بذلك لأحاطة بأفراد الموضوع كالأعضاء ما حوزا من
سور البلاد المحطتها وهو في الكلية الموجبة كل ما دل على عموم الثبوت
لجميع الأفراد ككل وجميع وعامة وطرا وكافة نحو كل صغير حادث وجميع
الحادث مفتقر إلى حدوث وفي السالبة كل ما دل على عموم النفي لجميع الأفراد
كلا شيء ولا أحد ولا دثار ولا رجل وكل نكرة في سياق النفي نحو لا شيء
من الأتسان بجماد ولا شخص غير من الله وفي الموجبة الجزئية بعض
وواحد نحو بعض الحيوان إنسان وواحد من الناس نفاع وفي السالبة
بعض ليس وليس بعض وليس كل نحو ليس بعض الحيوان إنسان

وليس كل الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس إنسان
والجملة هي ما كان موضوعها كلية وحكم فيها على أفرادها بدون نظر إلى
كلية أو بعضية سميت بذلك لاهمال النظر فيها عن الكلية والبعضية نحو
إن الإنسان لفي خسر وهي في قوة الجزئية لأنه يلزم من صدق قولنا
إن الإنسان لفي خسر صدق قولنا إن بعض الإنسان لفي خسر
إذ صدق الحكم على الأفراد من حيث هي مستلزم لصدقه على البعض
والطبيعية هي ما حكّم فيها على نفس الطبيعة والمقيدة لأعلى

الأفراد سميت بذلك لأن الحكم فيها على الطبيعة نحو الحيوان جنس والأشياء
نوع والمعدولة هي ما جعل حرف السلب جزءا من طرفها أو من
أحدها سميت بذلك لأن حرف النفي عدل به فيها عن أصل معناه وهو
سلب النسبية وهي ثلاثة معدولة الموضوع وهي ما كان حرف السلب
جزءا من موضوعها سالبا موجبة إلا أنامي حيا وسالبة ليس إلا أنمي
بإنسان ومعدولة المجرى وهي ما كان حرف السلب جزءا من مجرئها

مثالها مرجحة الجماد لا عالم وسالبة ليس الإنسان بلا ناطق ومعدولة
الطرفين مثالها موجبة اللاحي لا عالم وسالبة ليس الأحيوان بالجماد
والصلة هي التي لم يجعل حرف جزأ من طرفها أو من أحدها وهي
أيضا ثلاثة أمثلة معدولة الموضوع وتحصل المعدولة وحصلتها
والخارجية هي ما حكّم فيها على أفراد الموضوع باعتبار وجودها
الخارجي فعلا سميت بذلك لتكون الحكم فيها على الأفراد الخارجية نحو

ولة

الانسان حيوان بمعنى كل ما صدق عليه انسان في الخارج لصدق عليه انه
حيوان فيه فشرطها صدق المحمول والموضوع على امراره في الخارج سواء
كان في الحال او الاستقبال او الماضي
والحقيقة ما حدثت بها على أفراد الموضوع باعتبار امكان وجودها في
الخارج امكانا عاما وان لم يوجد فيه بالفعل سميت بذلك لكون العبد فيها
الحقيقة لا الموجود الخارجي نحو كل عنقا طائر
والذاتية ما حكم فيها على المنع وجوده خارجا سميت بذلك لكون الحكم
فيها على خصوص ما في الذهن نحو شربك البارد ممتنع
والموجبة من جميع هذه القضايا سواء كانت محصلة او معدولة تسلم
وجود الموضوع والسالبة لا تسلمه مثال الموجبة محصلة زيد عالم
ومعدولة زيد لا عالم ومثال السالبة محصلة زيد ليس بعالم ومعدولة
زيد ليس بلا عالم

(المبحث الثاني في الموجبات)

اعلم انه لا بد للنسبة القضية موجبة وسالبة من كيفية تكيفها في
نفس الامر من كونها واجبة الوجود عقلا لا تقبل الانتقال نحو الأربعة
زوج فنسب الزوجية للأربعة امر واجب عقلا او غير واجبة الوجود
بل يجوز عقلا لانها الا انسان كانت فنسب الكفاية للانسان امر
جائز عقلا فالوجوب في الاولي والجواز في الثانية هو كيفية تلك النسبة
في الواقع وتسمى تلك القضية مائة وتختص وان ذكر في القضية لفظ
يدل عليها نحو كل اربعة زوج بالضرورة وكل انسان كاتب بالامكان
سمى هذا اللفظ حجة وسميت القضية حقيقتا موجبة
وتنقسم الموجبات الى اربعة اقسام ضرورات وادام ومطلقات
وممكنات فالضرورات سبع هي الضرورية المطلقة وهي ما حكم فيها
بضرورة النسبة بدون قيد سوى دوام ذات الموضوع نحو كل انسان
حيوان بالضرورة ولا شيء من الايمان بحجر بالضرورة
والمشروطة العامة وهي ما قيدت ضرورتها بدوام وصف الموضوع
نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب ولا شيء من الكاتب
بساكن

والادام ثلاث والطلبات اربع
والممكنات خمس فالضرورات
السبع سبع

بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتب والمشروطة الخاصة وهي المشروطة
العامة مع التقييد بنفي الدوام الذي نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام
دوام كاتب الاداماتما ولا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتب
لاداماتما
والوقية المطلقة وهي ما قيدت ضرورتها بوقت معين نحو كل قمر متخسف
بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر يتخسف
وقت الزرع
والمنتشرة المطلقة وهي ما قيدت ضرورتها بوقت غير معين نحو كل انسان
ميت بالضرورة وقتا ما ولا شيء من الانسان سميت بالضرورة وقتا ما
والوقية وهي عين الوقية المطلقة مع زيادة التقييد بنفي الدوام الذي
نحو بالضرورة كل قمر يتخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس
لاداماتما وبالضرورة لا شيء من القمر يتخسف وقت الزرع لاداماتما
والمنتشرة وهي عين المنتشرة المطلقة مع التقييد بنفي الدوام الذي
نحو كل انسان متخسف في وقت ما لاداماتما ولا شيء من الانسان يتخسف
في وقت لاداماتما
والدوام الثلاث وهي الدائمة المطلقة وهي ما حكم فيها بدوام النسبة
بدون قيد سوى دوام ذات الموضوع نحو كل فلك متحرك دائما
ولا شيء من الفلك بساكن دائما
والعرفية العامة وهي ما قيدت دوامها بدوام وصف الموضوع نحو كل
آكل فهو متحرك القمر دائما مادام آكلا ولا شيء من الآكل بساكن القمر
دا دائما مادام آكلا
والعرفية الخاصة وهي عين العرفية العامة مع التقييد بنفي الدوام
الذي والمطلق الرابع هي المطلقة العامة وهي ما حكم بلفظة
النسبة ولو في المستقبل بدون تقييد بدوام ولا شيء من الموضوع
نحو كل انسان متخسف بالاطلاق العام ولا شيء من الانسان يتخسف
بالاطلاق العام
والوجودية الاداماتما وهي عين المطلقة العامة مع التقييد بنفي الدوام

قيها

الذاتي والوجودية الاضروية وهي عين المطلقة العامة مع التقييد
 بنفي الضرورة الذاتية نحو كل انسان متنفس بالاطلاق العام بالضرورة
 والحيدة المطلقة وهي ما قيد باطلاقها بحين وصف الموضوع نحو كل كاتب
 فهو متحرك الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب
 والمطلقة الوقتية وهي ما قيد باطلاقها بوقت معين نحو كل انسان ضاحك
 بالاطلاق العام وقت التعب

والممكنات الخمس هي الممكنة العامة وهي ما حكم فيها بسلب الضرورة
 عن الطرفين المتخالف وسلب الامتناع عن الطرفين الموافق نحو كل نار حارة
 بالامكان العام بمعنى ان ثبوت الحرارة لا يار غير صانع فيصدق بأنه
 ضروري اودائما وصحكن وسلب الحرارة غير ضروري فيصدق بأنه
 ممنوع اوممكن اودائما وكذلك نحو لا شئ من الحاد يبارد بالامكان العام
 والممكنة الخاصة وهي ما حكم فيها بسلب الضرورة والامتناع عن الطرفين
 فكنتا النسبتين أمر يمكن ثبوته ونفيه نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص
 لا شئ من الانسان يكتب بالامكان الخاص بمعنى ان ثبوت الكتابة
 للانسان غير واجب وغير ممنوع والممكنة الائمة وهي ما قيد امكانها
 بالادام نحو كل جور معدوم بالامكان دائما فالممكنة الوقتية وهي ما قيد
 امكانها بوقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام

وقت وضع الورق بيده
 والممكنة الحيدية وهي ما قيد امكانها بحين وصف الموضوع نحو كل
 آكل جائع بالامكان حين هو آكل
 فهذه الموجهات وقد ابلغها بعضهم الي عشرين وبعضهم الي احدى
 وعشرين وبعضهم اقتصر على ثلاث عشرة وبعضهم على ست عشرة
 وبعضهم صرح بانها لا تحصر في عدد
 وتنفس الموجهات الي بسيطة وصراية فالمركبة هي الممكنة الخاصة وكل
 ما ذكر فيها لا دائما ولا بالضرورة وما عندها بسيطة ولفظة لا دائما في
 قوة قضية مطلقة عامة ولفظة لا بالضرورة في قوة ممكنة عامة والتكبي
 فيماها فيه من قضيتين مختلفتين في الكيف متفقان في الكم الاولي

منها صدر القضية وهو ما قبل لفظ لا واسمها ما كان لها قبل زيادة
 لا والثانية منها هي معنى لا دائما والضرورة فان كانت الاولي
 موجبة تكن الثانية سالبة وبالعكس مثال ما فيها لا دائما موجبة كل
 كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب لا دائما فاقبل لا دائما
 مشروطة عامة موجبة ولا دائما في قوة مطلقة عامة سالبة قالة لا
 شئ من الكاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام لان ثبوت تحرك الاصابع
 للكاتب اذالم يكن دائما كان السلب متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة
 العامة السالبة ومثلها سالبة لا شئ من الكاتب يسكن الاصابع
 مادام كاتب لا دائما فاقبل لا مشروطة عامة سالبة ولا دائما في قوة
 مطلقة عامة موجبة قالة كل كاتب يسكن الاصابع بالاطلاق العام
 لان سلب تحرك الاصابع عن الكاتب اذالم يكن دائما كان الايجاب
 متحققا في الجملة وهو معنى المطلقة العامة الموجبة وعلى هذا قياس
 كل ما فيه لا دائما ومثال ما فيها لا ضرورة موجبة كل انسان ضاحك
 بالاطلاق العام لا بالضرورة فاقبل لا مطلقة عامة موجبة ولا بالضرورة
 في قوة ممكنة عامة سالبة قالة لا شئ من الانسان ضاحك بالامكان
 العام لان ايجاب المحول للموضوع اذالم يكن ضروريا كان هناك عدم
 ضرورة الايجاب وهو معنى الممكنة العامة السالبة ومثلها سالبة
 لا شئ من الانسان ضاحك بالاطلاق العام لا بالضرورة فاقبل لا
 مطلقة عامة سالبة ولا بالضرورة في قوة ممكنة عامة موجبة قالة
 كل انسان ضاحك بالامكان العام لان السلب اذالم يكن ضروريا
 كان هناك عدم ضرورة السلب وهو معنى الممكنة العامة الموجبة
 والتكبي في الممكنة الخاصة من موجبة وسالبة ممكنتين عامتين
 احداها موجبة والاخرى سالبة فنحو كل انسان كاتب بالامكان
 الخاص بمعنى كل انسان كاتب بالامكان العام لا شئ من الانسان
 يكتب بالامكان العام لان معنى ثبوت الكتابة للانسان بالامكان
 الخاص ان الكتابة ليست بوجبة وعدمها كذلك وهذا معنى
 الممكنتين العامتين كما وضع (المبحث الثالث في اجزاء الشرطية واقسامها)

كل شريطة هي مركبة من جزئين يسمى أولهما مقدم والثانيها
 ثانيا لثوره للأول وتفسر إلى متصلة ومنفصلة فالمقبل هي ما حكم فيها
 بتعلق الثاني على المقدم وهي موجبة وسالبة فالموجبة هي ما حكم فيها بثبوت
 الثاني على تقدير ثبوت المقدم نحو إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 والسالبة هي ما حكم فيها بعدم ثبوت الثاني على تقدير ثبوت المقدم نحو
 ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود
 وتفسر إلى لزومية والتفافية فاللزومية هي ما استلزم فيها المقدم
 الثاني لعلاقة بينهما فوجب ذلك بأن يكون المقدم علة عقلية في الثاني
 نحو إن كان هذا إنسانا كان حيوانا لأن الحيوان جزء من حقيقة الإنسان
 والكل يستحيل أن ينفك عن جزئه أو سببيا شرعيا إن زالت الشمس
 وجب الظهور أو عادت نحو إن علم المأ عدم النبات أو يكون المقدم
 والثاني معا معلولي علة واحدة نحو إن كان النهار موجودا فالليل
 لأن الإضاءة ووجود النهار معلولان لظهور الشمس والاتفافية
 هي ما يستلزم فيها المقدم الثاني بأن لا يوجد بينهما علاقة ومناسبة
 موجبة لذلك بل بمجرد صدق الجزئين نحو إن كان الإنسان ناطقا
 كان الحمار ناطقا
 والمنفصلة ما حكم فيها المتأني بين طرفيها أو بعدم التأني بينهما والأولي
 للوجبة نحو العدم دائما زوج أو فرد والثانية السالبة نحو ليس ما أن
 يكون هذا كاتباً أو شاعراً
 وتفسر إلى قسمين عنادية والتفافية فالعادية هي ما كان الثاني أو
 عدمه بين طرفيها ذاتياً بأن يكون ذات مفهوم من الطرفين يتأني
 ذات مفهوم الآخر في الإيجاب ولا ينافيه السلب كما في التاليين قبل
 والاتفافية هي ما لم يكن الثاني أو عدمه بين طرفيها ذاتياً بل كان
 لاتفاق ثبوت أحدهما الشيء دون الآخر كما اتفق في إنسان أسود أنه
 لا يكتب فيقال هذا الإنسان إما أسود وإما كاتب فعدم اجتماع
 الطرفين حينئذ ليس ذاتياً لجزء اجتماعهما عقلا في شخص واحد
 وكل من العنادية والاتفافية ثلاثه أقسام مانفة جمع فقط ومانفة

خلو

خلو فقط ومانعتها وتسمى حقيقة فمانعة الجمع هي ما حكم فيها بتأني
 طرفيها أو عدمه صدقاً فقط فإن كانت موجبة هي مركبة من الشيء
 والإخص من نقيضه نحو الجسم إما أبيض أو أسود وإن كانت سالبة
 هي مركبة من الشيء والأعمر من نقيضه نحو ليس إما أن يكون هذا
 الشيء غير شجر أو غير حجر ومانعة الخلو هي ما حكم فيها بتأني طرفيها
 أو عدمه كذا فقط فإن كانت موجبة هي مركبة من الشيء والأعمر
 من نقيضه نحو الجسم إما غير أبيض أو غير أسود وزيد إما في البحر
 أو لا يفرق وإن كانت سالبة هي مركبة من الشيء والإخص من
 نقيضه نحو ليس إما أن يكون هذا الجسم إما أبيض أو أسود
 والحقيقة هي ما حكم فيها بتأني طرفيها أو عدمه صدقاً وكذا
 فإن كانت موجبة هي مركبة من الشيء ونقيضه أو من الشيء
 والمساوي لنقيضه نحو بعد ما زوج أو لا زوج والعدم لا زوج
 أو فرد وإن كانت سالبة فهي مركبة من الشيء والمساوي له نحو
 ليس إما أن يكون هذا الشيء إنساناً أو ناطقاً هذا في المنفصلة الغار
 وإما في المنفصلة الاتفافية فمانعتها هي ما تركبت من الشيء وما
 ينافيه بحسب الاتفاق صدقاً وكذا ولا ينافيه بحسب الذات فيها
 مثالها ما تقدم في الأسود غير الكاتب ومانعة الجمع هي ما تركبت
 من الشيء وما ينافيه بحسب الاتفاق صدقاً فقط ولا ينافيه بحسب
 الذات ومثالها قولك في الأسود المذكور هذا الإنسان إما أبيض
 أو كاتب ومانعة الخلو فقط هي ما تركبت من الشيء وما ينافيه
 بحسب الاتفاق كذا ولا ينافيه بحسب الذات فيه مثالها قولك في
 المذكور هذا إما أسود أو لا كاتب وتفسر الشرطية مطلقاً منفردة
 أو صفة كما انقسمت الملوية إلى أربعة أقسام شخصية وكنية
 وجزئية ومهولة باعتبار الحكم بالضرورة أو العناد فالشخصية هي
 ما حكم فيها بالضرورة أو العناد في حالة أو زمن معين لقولنا في
 المتصلة إن جئتني اليوماً كرمك أو إن جئتني زائراً كرمك وقولنا
 في المنفصلة إما أن يكون الإنسان وهو في الدار ناطقاً أو مستيقظاً
 أو إما أن يكون الإنسان اليوم غنياً أو فقيراً والعكبة هي ما حكم فيها

بالزورما والفتاد في جميع الاحوال آ والازمان بقولنا في النقلة كلها
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا في المنفصلة دائما إما
أن يكون العدر زوجا أو فردا والجزئية هي ما حكم فيها بما ذكر في
بعض غير معين من الأزمان أو الأحوال كقولنا في المنفصلة قد يكون
إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا فإن الحكم بالزور فيها في بعض من الأحوال
غير معين وهو تكون الحيوان ناطقا وكقولنا في المنفصلة قد يكون إما أن
يكون هذا الشيء أما أوجادا فإن الحكم فيها بالعاقب بعض غير معين
من الأحوال وهو كونه الشيء المذكور من العنصرات والمهمة ما حكم فيها
بما ذكر مع عدم النظر في الأزمان أو الأحوال لا كما ولا بعضا كقولنا
في المنفصلة إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا وكقولنا في المنفصلة إما
أن يكون الشيء حيوانا وأما أن لا يكون إنسانا
وسور المنفصلة الكلية المرجية كلها ومهما ومتى وسور المنفصلة الكلية
الموجبة دائما وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة وسور الموجبة
الجزئية فيها قد يكون وسور الجزئية السالبة فيها قد لا يكون وبارخا حرف
السلب على السور لكي الإيجابي والاهمال في المنفصلة بذكر إن أو نولو واذا وفي
المنفصلة بذكر أما أو و طرفا الشرطية مطلقا فطينان متفتحات
نوعا و مختلفان والمتفتحات نوعا أما حملتان أو متصلتان أو
منفصلتان والمختلفان نوعا إما أحدهما حملية والآخر متصلة أو
إحدهما حملية والآخر متصلة أو أحدهما متصلة والآخر حملية
منفصلة وهذا الأحد في المنفصلة إما المقدم والتالي فتكون أقسام
المنفصلة تسعة حمليتين تحركها كان الشيء إنسانا فهو حيوان ومتصلتين
تحركها إن كان الشيء إنسانا فهو حيوان فكما لم يكن الشيء حيوانا لم
يكن إنسانا ومنفصلتين إن كان دائما إما أن يكون هذا العدر زوجا
أو فردا دائما إما أن يكون منقسما ممتسا وبين أو غير منقسم
وحملية المقدم متصلة التالي تحركها كان لطلوع الشمس على في وجود
النهار فكما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
وعكسها تحوان كان كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا

فلاش

فالشمس على لوجود النهار حملية المقدم منفصلة التالي تحوان كان
هذا عدا فهو دائما إما زوج أو فرد وعكسها تحركها كان هذا إما
زوجا وإما فردا فهو عدد متصلة المقدم منفصلة التالي تحوان كان
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدا دائما إما أن تكون الشمس
طالعة وأما أن لا يكون النهار موجودا وعكسها تحركها كان دائما إما
أن تكون الشمس طالعة وأما أن لا يكون النهار موجودا فكما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وتكون أقسام المنفصلة ستة
بعد ترتيب الطبيعي بين طرفي حملتين تحودا إما إما أن يكون العدد
زوجا أو فردا أو متصليين تحودا إما إما أن يكون إن كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وأما أن يكون إن لم تكن الشمس طالعة لم يكن
النهار موجودا أو منفصلتين تحودا إما إما أن هذا العدر زوجا
أو فردا وإما أن يكون لازوجا أو لافرذا أحدهما حملية والآخر
متصلة تحودا إما إما أن لا يكون طلوع الشمس على لوجود النهار وإما أن
يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا أحدهما حملية
والآخر منفصلة تحودا إما إن يكون هذا الشيء ليس عددا وإما أن يكون
إما زوجا أو فردا أحدهما متصل والآخر منفصل تحودا إما إما أن
يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن تكون الشمس
طالعة أو النهار غير موجود

(المبحث الثاني في تناقض القضايا وفيه ثلاثة مباحث)
(المبحث الأول في تعريفه وشروطه)

التناقض هو تعارض القضيتين في الكيف تخالفا يقضى لذاته بصدق
أحدهما وكذب الآخر تحوكل انسان حيوان وليس بعض الانسان
بحيوان وشروطه اتحاد طرفي القضيتين ما صدقا وشروطا وزمانا وإضافة
وقوة وفعلا وجزئية وكلية فإن اختلفا في شيء من ذلك فلا يتحقق
التناقض بين القضيتين وإن اختلفا في الكيف تحوكل زيد قائم غير ليس
بقائم وزيد قائم زيد ليس بضاحك وتحو المسرفق للبصر أي
بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمسرفق للبصر أي بشرط كونه غير أبيض

ونحو الزنجي أسود أي بعضه الزنجي ليس بأسود أي كله ونحو زيد نائم
 أي في البيت زيد ليس بنائم أي في السوق ونحو زيد جالس أي في الظهر
 زيد ليس بجالس أي في العسر ونحو زيد أب أي الجهم زيد ليس بأب أي -
 ليكر ونحو الجوفى الذن مسكرا أي بالقوة الجز في الذن ليس بمسكراي بالفعل
 وإن كانت العنيتان محصورتين فيشترط في تحقق تناقضها زيادة على
 ذلك اختلافهما في الكمية بأن تكون إحداهما كلية والأخرى جزئية فلا
 تناقض في نحو كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان إنسان لكلاهما معا
 ولا في نحو بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان لصدهما معا
 فنقض التجميعية الموجبة مثلها سالبة وبالعكس نحو زيد عالم زيد ليس
 بعالم ونقض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس نحو كل إنسان حيوان
 ليس ببعض الإنسان بحيوان (المبحث الثاني في تناقض المرحلات)
 إذا كانت التقينان مرجهتين فيشترط في تناقضها زيادة على ما تقدم
 اختلافهما في الجهة فلا تناقض في نحو كل إنسان كاتب بالضرورة ولا شيء
 من الإنسان كاتب بالضرورة لكلاهما معا ولا في نحو كل إنسان كاتب
 بالامكان وليس كل إنسان كاتب بالامكان لصدهما معا لكن ليست
 كل جهة مخالفة للأخرى تكون نقضا لما بل لابد من تعيين الجهة التي تكون
 نقضا للأخرى فلا ذلك أخرد الكلام على تناقض الموجبات وجبته -
 فنقول إن تناقض الموجبات ينقسم إلى قسمين تناقض بين البسائط
 وتناقض بين المركبات فبسائط الضرورات السبع تناقض بسائط
 المركبات الخمس وبسائط الدوائر الثلاث تناقض بسائط المطلقات الخمس
 على ترتيب معين عندهم (تناقض بسائط الضرورات)
 إعلم أن نقض الضرورية المطلقة هو الممكنة العامة وبالعكس لأن
 مفهومها الأولى ضرورة النسبية ضرورة ذاتية إيجابا أو سلبا ومفهوم
 الثانية سلبا لضرورة عن الطرف المخالف إيجابا أو سلبا ذاتيا فإن
 كانت الأولى موجبة فقد حكمت بضرورة النسبية في جانب الإيجاب فتناقضها
 الممكنة العامة السالبة لأنها حكمت بسلب الضرورية عن ذلك الجانب نحو كل
 إنسان حيوان بالضرورة وليس لبعض الإنسان بحيوان بالامكان العام

وإن كانت الأولى سالبة فقد حكمت بضرورة النسبية في جانب السلبي
 فتناقضها الممكنة العامة الموجبة لأنها حكمت بسلب الضرورية عن ذلك
 الجانب نحو لا شيء من الإنسان بحمار وبعض الإنسان حمار بالامكان العام
 ونقض المشروطة العامة الكلية الموجبة ممكنة حينية جزئية سالبة -
 وبالعكس نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتب ليس بعض
 الكاتب متحرك الأصابع بالامكان حين هو كاتب لأن مفهومه الأولى
 ضرورة النسبية ما دام وصف الموضوع ومفهوم الثانية سلبي حين
 وصف الموضوع على قياس ما تقدم في الضرورية المطلقة والممكنة العامة
 فكما أن الضرورية الذاتية نقضها الممكنة العامة الذاتية كذلك الضرورية
 الوصفية نقضها الممكنة العامة الوصفية ونقض الوقتية المطلقة
 الكلية الموجبة ممكنة وقتية سالبة وبالعكس نحو كل ممكن نحو أثر
 للواجب بالضرورة وقت حدوثه وليس كل ممكن اثر له تعالى بالامكان
 العام وقت حدوثه لأن مفهومه الأولى ضرورة النسبية في وقت معين
 ومفهوم الثانية سلبي ضرورية في ذلك الوقت وبينها تناقض وإثبات
 الوقت فإثباته عن قدر النسبية فنقض الوقتية المطلقة ممكنة حينية لا
 وقتية نحو كل إنسان منفس بالضرورة وقت حياته وليس كل إنسان
 بمنفس بالامكان العام حين حياته ونقض المنتشرة المطلقة الكلية
 المرجية ممكنة دائمة جزئية سالبة وبالعكس نحو كل ممكن معدوم -
 بالضرورة وقتا ما ليس كل ممكن معدوما بالامكان العام دائما لأن مفهومه
 الأولى ضرورة النسبية في أي وقت ومفهوم الثانية سلبي ضرورية
 دائما في جميع الأوقات وبينها تناقض (تناقض بسائط الدوائر)
 ونقض الدائرة المطلقة الكلية الموجبة هو المطلقة العامة جزئية -
 سالبة وبالعكس نحو كل إنسان حيوان دائما وليس بعض الإنسان
 بحيوان بالاطلاق العام لأن مفهومه الأولى هو النسبية في جميع الأوقات
 ومفهوم الثانية سلبي في بعض الأوقات وبينها تناقض
 ونقض العرفية العامة الكلية المرجية هو المطلقة حينية جزئية سالبة
 وبالعكس نحو كل أكل فهو متحرك العنصر دائما ما دام أكل وليس كل أكل



متحرك الضر بالاطلاق حين هو أكل لأن مفهوم الأولي هو النسبة -
 ما دام وصف الموضوع ومفهوم الثانية سلبيا حين وصف الموضوع بينهما
 تناق فكما أن الدوام الذي ينافيه الاطلاق الذي كما تقدم في الدائمة المطلقة
 والمطلقة العامة فكذلك الدوام العرفي ينافيه الاطلاق العرفي
 (تناقض مركبات الوجوه)

ما تقدم كان في تناقض بسائط الوجوه واما الوجوه المركبة فتقتض كل
 منها قضية منفصلة مانعة خلو ومركبة من تقيضي ما ترتب منه وذلك
 بأن تحللها الى مرجحين بسيطتين وتبحث عن تقيض كل منهما مما تقدم
 لك في نقاض البسائط وتأخذ هذين التقيضين وتركب منهما قضية منفصلة
 مانعة خلو وقد علمت في الوجوه أن المركبات سبع وهي الممكنة الخامسة
 وما فيها لادائما ولا ضرورة وعلمت ما ترتب منه كل واحدة منها مثلاً -
 المشروطة الخاصة نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا
 لادائما مركبة من مشروطة عامة وهي ما قبل لادائما ومن مطلقة عامة
 سالبة وهي محض لادائما فآلة لاشي من الكاتب بمتحرك الأصابع بالار -
 طلاق العام فخذ تقيض المشروطة المرجحة وهي الممكنة الحينية السالبة -
 الجزئية القائلة ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع بالامكان العام حين
 هو كاتب وخذ أيضا تقيض المطلقة العامة الكلية السالبة وهي الأئمة
 المطلقة الجزئية الموجبة القائلة بعض الكاتب بمتحرك الأصابع دائما -
 وركب من هذين التقيضين منفصلة مانعة خلو قائله دائما إما أن يكون
 ليس بعض الكاتب بمتحرك الأصابع بالامكان العام حين هو كاتب وإما
 أن يكون بعض الكاتب بمتحرك الأصابع دائما وهكذا تقيض العرفية
 الخاصة منفصلة مانعة خلو مركبة من مطلقة حينية ودائمة مطلقة
 وتقيض الوتية منفصلة مانعة خلو مركبة من ممكنة وقتية ودائمة -
 سلبية وتقيض المنتشرة منفصلة مانعة خلو مركبة من ممكنة دائمة
 ودائمة مطلقة وتقيض الوجودية الازدائمة منفصلة مانعة خلو -
 مركبة من دائمتين مطلقتين وتقيض الوجودية الاضروية منفصلة
 مانعة خلو مركبة من دائمة مطلقة وضرورة مطلقة وتقيض الممكنة

الخامسة

الخاصة منفصلة مانعة خلو مركبة من ضروريين مطلقتين
 هذا إذا كانت الوجهة المركبة كلية وأما إذا كانت جزئية فنزاد علي
 ما تقدم من المنفصلة مانعة خلو أيضا لا تتركب من تقيضي ما ترتب
 منه الا بعد تقييد موضوع القضية الثانية المركبة منهما الوجهة -
 بعمول الأولى منهما مثلا إذا أردنا أن نأخذ تقيض قولنا بعض الحيوان
 إنسان بالاطلاق العام لادائما محللناها الى قولنا بعض الحيوان إنسان
 بالاطلاق العام وهو ما قبل لادائما والى قولنا بعض الحيوان الذي هو
 إنسان ليس بإنسان بالاطلاق العام وهو معنى لادائما مع تقييد موضوع
 الذي هو بعض الحيوان بعمول الأولى وهو إنسان ثم نأخذ تقيض
 هاتين القضيتين على ما في الثانية من التقييد وتركيهما مانعة خلو
 قائلة دائما إما لاشي من الحيوان بإنسان دائما وإما كل حيوان الذي هو
 إنسان إنسان دائما وذلك لأنه بدون هذه الزيادة قد تكون هذه
 المنفصلة كاذبة مع كذب الاصل والتقيضان لا يثبت بان معالما في هذا
 المثال وهو بعض الحيوان إنسان بالاطلاق العام لادائما لأن مفهومه
 إن بعض أفراد الحيوان نارة يكون إنسانا ونارة لا وليس معنا بعض
 من الحيوان معين كذلك بل إما إنسان دائما أو غير إنسان دائما
 (المبحث الثالث في تناقض الشرطيات)

تقيض الشرطية شرطية مثلها موافقة لها في الاتصال والضرورة
 والاتفاق وفي الانفصال والعناد والاتفاق مخالفة لها في الكلية والجزئية
 فنقيض المتصلة الضرورية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار
 موجودا قولنا قد لا يكون إن كانت الخ وتقيض المتصلة الاتقافية
 كقولنا كلما كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناطقا قولنا قد لا يكون إن
 كان الخ وتقيض المنفصلة عنادية كقولنا دائما إما أن يكون العدد زوجا
 أو فرديا قولنا قد لا يكون إما يكون الخ وتقيضها اتقافية قولنا دائما
 إما أن يكون هذا أسورا وكذا قولنا قد لا يكون إما أن يكون الخ
 (المبحث الثالث في العكس وفيه خمسة مباحث)
 (المبحث الأول في تقسيمه وتعريفه)

الألوكة

العكس ضروران عكس مستينو وعكس نقيص فالعكس المستوي هو
 التعديل والنأخير في طرفي القضية مع بقا الصدق والكيفية فإذا
 أردنا عكس كل إنسان حيوان قلنا بعض الحيوان إنسان أو عكس لا شيء
 من الحجر إنسان قلنا لا شيء من الإنسان بحجر وقد يطلق العكس على
 القضية التي هو فيها والعكس لازم للقضية ولجزء من صدق المزوم
 صدق اللازم فإن كانت القضية صادقة لزوم صدق عكسها ولا يلزم
 من كذب المزوم كذب اللازم فإن كانت القضية كاذبة لم يلزم كذب
 عكسها فإن قولنا كل حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسها وهو
 بعض الإنسان حيوان (المبحث الثاني في عكس المحليات غير الموجهات)
 تقدم لك أن غير الموجهات هي الشخصية والكلية والجزئية والمهله
 والطبيعية وأن كلامها موجبة وسالبة معدولة ومحصلة خارجيه
 وحقيقية وزهنيه فعكس الموجبة من الكلى موجبة جزئية فإذا قلنا
 في الشخصية أن إنسان فعكسه بعض الإنسان زيد وإذا قلنا في الكلية
 كل فرس حيوان فعكسه بعض الحيوان فرس وإذا قلنا في الجزئية بعض الإنسان
 اسود فعكسه بعض الاسود انسان وإذا قلنا في المهله الإنسان حيوان
 فعكسه بعض الحيوان انسان وإذا قلنا في الطبيعية الحيوان جنس فعكسه
 بعض الجنس حيوان وإذا قلنا في المعدولة كل الاحياء جراد فعكسه بعض
 الجراد لحيوان وإذا قلنا في الحقيقية كل غنقا طائر فعكسه بعض الطائر
 غنقا وإذا قلنا في الذهبية شربك الباري ممتنع فعكسه بعض الممتنع
 شربك الباري هذا ما يقال في الموجهات
 واما السواب فعلى قسمين ماله عكس ومالا عكس له فالاول هو الشخصية
 والكلية والطبيعية والثاني هو المهله والجزئية فعكس السالبة الشخصية
 ما يدل على سلب موضوعها عما صدق عليه مجموعها وهو اما كفسها
 بخو زيد ليس بغيره وعكسه غير ليس بزيد واما كلية بخو زيد ليس بفرس
 عكسه لا شيء من الفرس بزيد وعكس السالبة الكلية اما كفسها بخو
 لا شيء من الانسان بفرس عكسه لا شيء من الفرس با انسان واما
 شخصية بخو لا شيء من الفرس بزيد عكسه زيد ليس بفرس وعكس

السالبة

السالبة الطبيعية كفسها بخو ليس الانسان بجنس عكسه ليس الجنس
 الانسان واما لعكس المهله والجزئية لانها قد يصدقان ولا يصدق
 عكسها كما اذا كان موضوعها أعم ومجموعها أخص فصدق سلب الأخص
 عن بعض أفراد الأعم نحو بعض الحيوان ليس با انسان والحيوان ليس با انسان
 ولا يصدق سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص فلا يصدق في الاولي نحو
 بعض الانسان ليس بحيوان ولا في الثانية الانسان ليس بحيوان
 (المبحث الثالث في عكس الشرطيات)

الشرطيات لا ينعكس منها الا المتصلة واما المنفصلة فلا عكس لها لعدم وجود
 الترتيب الطبيعي بين طرفيها المتصلة اما سرجية أو سائلة اما المتصلة
 الموجبة كلية أو جزئية فتعكس موجبة جزئية فإنه اصدق في الكلية
 قولنا كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان في الجزئية قولنا قد يكون إذا كان الشيء
 إنسانا فهو حيوان صدق في عكسها قولنا قد يكون إذا كان الشيء حيويا فهو
 انسان والاصدق نقيصه وهو ليس البتة إذا كان الشيء حيويا فهو انسان
 فنصه للأصل كل من القضيتين اما الثانية على أنه يكون إذا كان الشيء إنسانا
 فهو حيوان وليس البتة إذا كان الشيء حيويا فهو انسان شئ قد لا يكون
 إذا كان الشيء إنسانا فهو انسان واما الاولي هكذا كلما كان الشيء إنسانا
 فهو حيوان وليس البتة إذا كان الشيء حيويا فهو انسان ينتج ليس البتة إذا
 كان الشيء إنسانا فهو انسان وهو محال فيها لأنه سلب الشيء عن نفسه
 فيكذب النقيص فيصدق الأصل وهو العكس المطلوب وإنما لم ينعكس الموجبة
 الكلية مثلا موجبة كلية لجواز صدق الأصل وكذب العكس حينئذ نحو كلما
 كان الشيء إنسانا كان حيوانا لعكسه كلما كان الشيء حيويا كان إنسانا
 وهو كاذب واما المتصلة السالبة فإن كانت كلية فتعكس كفسها لأنه
 إذا صدق ليس البتة إذا كان الشيء إنسانا فهو حرجر صدق ليس البتة إذا كان
 الشيء حرجرا فهو انسان والاصدق نقيصه وهو قد يكون إذا كان الشيء حرجرا
 فهو انسان فنصه للأصل هكذا ليس البتة إذا كان الشيء إنسانا فهو حرجر قد
 يكون إذا كان الشيء حرجرا فهو انسان شئ قد لا يكون إذا كان الشيء إنسانا
 فهو انسان وهو محال لأنه سلب الشيء عن نفسه فأردي إليه وهو النقيص



محال في كذب النقيض وإذا كذب النقيض صدق الأصل وهو العكس المطلوب
 وإن كانت المتصلة السالبة جزئية فلا تنعكس أصل الصدق فلو نأخذ لا يكون
 إذا كان هذا حيوانا كان أنسانا مع كذب عكسه وهو قولنا قد لا يكون إذا
 كان هذا إنسانا كان حيوانا (المبحث الرابع في عكس الموجبات)
 اعلم أن لكل موضع قضية ومحمولها اعتبارين إعتبار المفهوم
 واعتبار الما صدق فما صدق عليه مفهوم الموضوع يسمى ذات الموضوع
 وإفراجه ومفهوم الموضوع يسمى وصفه وعنوانه فصدق المحمول باعتبار
 مفهومه على إفراجه أو على مفهوم الموضوع غير موافق للمراد هو صدقه
 باعتبار مفهومه على الموضوع باعتبار إفراجه وهذا الصدق يأتي فيه
 الضرورة والإمكان أو الدوام أو الإطلاق العام على ما تقدم في
 الموجبات وأما صدق الموضوع باعتبار مفهومه وعنوانه على ذات
 الموضوع وإفراجه فالإمكان عند الفارسي وبالفعل عند الشيخ فإذ اتنا
 كل أسود خادما فالمراد عند الأول ما يمكن أن يصدق عليه مفهوم أسود
 وعنوانه ولو لم يصدق عليه بالفعل فيشمل الرومي مثلا وعند الثاني
 ما يصدق عليه مفهوم أسود بالفعل فقط ما ضحا كان هذا الصدق أو
 حالا واستقيا لا والثاني التحقيق فلنخرج عليه في بيان عكس الموجبات
 بكنفي في عدم صدق القضية بخلاف صدق الأصل والعكس في بعض المواد وأما
 إثبات عكسها فلا يكفي فيه إلا باحد الأدلة الثلاثة المشهورة وهي
 دليل الافتراض ودليل الخلف ودليل العكس فتقدم
 اعلم أن العكس في الموجبات كالعكس في غيرها من إن عكس الموجبة محض
 أو كلية أو جزئية أو مفهولة مرجية جزئية وعكس السالبة مخصوصة
 أو كلية كما نفسها ولا عكس للسالبة الجزئية والمفهولة مع الاتفاقيات
 الكيفية والصدق لكن يذاري في عكس الموجبات مع ذكر الاختلاف في الجهة
 وهي في ذلك على قسمين موجبات وسوالب
 أما الموجبات فلا ينعكس منها على ما ذكره الإحدى عشرة قضية
 الضرورية والدايمة المطلقات والمشروطة والعرفية العائنان
 والخاصتان والوقئية والمنتشرة والوجودية الأربعة واللا ضرورية

والمطلقة

والمطلقة العامة فالأربعة الأولى تنعكس مطلقة حينه فتقول الضرورية
 المطلقة نحو كل إنسان حيوان بالضرورية تنعكس مطلقة حينه جزئية
 قائله بعض الحيوان إنسان بالاطلاق حين هو حيوان بأحد الأدلة الثلاثة
 بدليل الافتراض وهو أن تفرض ذات الموضوع في القضية الأصلية شيئا
 معينا ما يصدق عليه عنوان الموضوع وتحمل عليه محمول القضية ثم تحمله
 عليه ثانيا موضوعيا فيحصل معدن قضيتان تضمنهما على هيئة قياس
 ينتج العكس المطلوب فنقوض في المثال المذكور أن ذات الإنسان شئ معين
 ما يصدق وهو الأدمي مثلا وتحمل عليه المحمول وهو الحيوان ثم تحمله عليه
 الإنسان باعتبار مفهومه وتضمنهما على هيئة الشكل الثالث هكذا الأدمي
 حيوان الأدمي إنسان ينتج بعض الحيوان إنسان وهو العكس المطلوب أو بدليل
 الخلف وهو أن نأخذ نقيض العكس المطلوب ونضمه إلى الأصل على هيئة
 قياس من الشكل الأول ينتج سلبا الشئ عن نفسه وهو محال وصورة
 القياس صحيحة والمقدمة الأولى مفروضة الصدق فالخلاف حينئذ ليس
 إلا من المقدمة الثانية التي هي نقيض الأصل فتكون كاذبة ومتى كذب النقيض
 صدق الأصل وهو العكس المطلوب فإخذ في المثال المذكور نقيض العكس
 وهو لا شئ من الحيوان با إنسان وإنما ما دام حيوانا وتضم هذا النقيض
 صفري لأصل القضية هكذا لا شئ من الحيوان با إنسان را قما كل إنسان
 حيوان بالضرورة ما دام حيوانا ينتج لا شئ من الحيوان بحيوان وهو محال
 وصورة القياس صحيحة والمقدمة الثانية صادقة فالخلاف حينئذ ليس
 إلا من المقدمة الأولى التي هي نقيض الأصل فهي كاذبة وإذا كذب النقيض
 صدق الأصل وهو العكس المطلوب واللا ارتفع النقيضان أو بدليل
 العكس وهو أن تعكس نقيض العكس فتجد عكس هذا النقيض ما في الأصل
 الصادق وما نافي الصادق كاذب وإذا كذب المراد وهو هذا العكس
 كذب المراد وهو نقيض العكس فيصدق العكس المطلوب فتقول في المثال
 المذكور لو لم يصدق العكس المطلوب وهو بعض الحيوان إنسان بالاطلاق
 حين هو حيوان لصدق نقيضه وهو لا شئ من الحيوان با إنسان وإنما ما دام
 حيوانا وإذا صدق هذا النقيض صدق عكسه وهو لا شئ من الإنسان

حيوانا دائما مادام السان وهو صادق للاصل الصادق وهو كل انسان حيوان
بالضرورة وما نافي الصادق كاذب وارتد كذب هذا العكس كذبا صله وهو
القيض لما علمت ان العكس لازم للقضية وارتد كذب اللازم كذب المزوم
ومنى كذب النقيض صدق الاصل والارتد ترفع النقيضان والاصل هو العكس
المطلوب وهكذا تصنع في اثبات هذا العكس لقضية القضايا الاربعه فتقول
في الدائمة المطلقة كل انسان حيوان دائما ينعكس الي قولنا بعض الحيوان
انسان بالاطلاق حين هو حيوان وفي العرفية والمشروظة العامتين كل
كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتب ينعكس الي قولنا
بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق حين هو متحركها بالادلة الثلاثة
او ببعضها

والمشروظة والعرفية الخاصتان ينعكسان ايضا الي مطلقة جينية
جزئية لكن بزيادة لادائما فيها وتسمى مطلقة جينية لادائمة وذلك
لانها مركبتان كما علمت من مشروطة وعرفية عامتين وهما ما قبل لادائما
ومن مطلقة عامة مخالفة لها في الكيف وهي معنى لادائما فعكسها كذلك
يكون مركبا وهو المطلقة الجينية الجزئية الادرائمة فتقول كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتب لادائما ينعكس الي قولنا بعض متحرك
الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع لادائما فما قبل لادائما
فيها عكس ما قبله فيها بدليل ما تقدم ولادائما فيها عكس لادائما فيها
وذلك لان لادائما في قوة قضية مطلقة عامة مخالفة للصدر في الكيف
قائلة لاشي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام وعكسها مطلقة
عامة سالبة مخالفة لها في الكيفية ليس بعض متحرك الاصابع كاتبا
بالاطلاق العام فيعبر عنها بلادائما مع الجينية المطلقة التي هي عكس ما قبل
لادائما فيها لانه لو كذب هذا العكس لصدق نقيضه وهو كل متحرك
الاصابع كاتب دائما فيضم هذا النقيض صغرى لاصل القضية المطلوب
عكسها وهي لاشي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام هكذا
كل متحرك الاصابع كاتب دائما لاشي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق
العام ينتج لاشي من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع وهو محال ولاخلل

الامن نقيض العكس فالعكس صادق وهو معنى لادائما في الجينية المطلقة
فثبت ان عكس الخاصتين مطلقة جينية لادائمة ونقيضة القضايا الاحدي
عشرة تنعكس مطلقة عامة جزئية ولنبيينه في اعجازها وهو المطلقة العامة
واذا ثبت للاعمر ثبت للاخص لزوما فتقول المطلقة العامة الكلية نحو كل
ممكن فهو معدوم بالاطلاق العام تنعكس الي مطلقة عامة جزئية قائلة بعض
المعدوم ممكن بالاطلاق العام بدليل الافتراض وهو ان نفرض ان ذات الموضع
الصادق عليها لفظ ممكن شيئا معينا هو الحادث مثلا ويجعل عليه محمول
القضية ثم يجعل عليه عنوان موضوعها فيجعل قياس من الشكل الثالث هكذا
الحادث معدوم بالاطلاق العام الحادث ممكن بالاطلاق العام ينتج بعض
المعدوم ممكن بالاطلاق العام وهو المطلوب وكذلك الباقي فتقول الوثيقا
نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت لادائما او قاطبا
ينعكسان الي مطلقة عامة جزئية قائلة بعض متحرك الاصابع كاتب
بالاطلاق العام باحد الادلة الثلاثة وتقول الوجوديات الادرائمة
واللا ضرورية نحو كل ممكن فهو معدوم بالاطلاق العام لادائما ولا ضروري
ينعكسان الي مطلقة عامة جزئية قائلة بعض المعدوم ممكن بالاطلاق
العام باحد الادلة الثلاثة واما السوراب فعلي قسمين كلية وجزئية
اما الكلية فلا ينعكس منها الا ستة الضرورية والائمة المطلقتان
والمشروظة والعرفية العامتان والخاصتان فعكس الاوليين رائمة
مطلقة فتقول لاشي من الممكن بواجب بالضرورة او دائما ينعكس الي
قولنا لاشي من الواجب ممكن دائما ولو لم يصدق هذا العكس لصدق
نقيضه وهو بعض الواجب ممكن بالاطلاق العام فاذا اردت دليل
الخلف فتقسم هذا النقيض صغرى لاصل القضية هكذا بعض الواجب
ممكن بالاطلاق العام لاشي من الممكن بواجب ينتج من الاول ليس بعض
الواجب بواجب وهو محال ولاخلل الا من نقيض العكس فالعكس صادق
واذا اردت دليل العكس فالعكس هذا النقيض الي قولنا بعض الممكن واجب
فتجد عكس هذا النقيض منافيا للاصل الذي هو لاشي من الممكن بواجب
والاصل صادق فيكون نقيضه كاذبا فلزومه وهو نقيض العكس

كذا لا فالعكس صادق وهو المطلوب وعكس العامين بحرفية عامة فتقولان
 من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة او دائما مادام كانتا ينكسان
 لا شي من ساكن الاصابع يكاتب دائما مادام ساكن الاصابع اذ لو لم يصدق
 هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتبا بالاطلاق العام حين
 هو ساكن الاصابع فان اردت دليل الخلف فتصور هذا النقيض مغربي لاصل
 القضية هكذا بعض ساكن الاصابع كاتبا بالاطلاق العام حين هو ساكن الاصابع
 لا شي من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة او دائما ينبع ليس بعض ساكن
 الاصابع بساكن الاصابع وهو محال ولا خلل الا من نقيض العكس واذ اردت
 دليل العكس فالعكس هذا النقيض الي قولنا بعض الكتاب ساكن الاصابع بالاه
 للاق العام حين هو كاتبا وهو نقيض الاصل المفروض الصدق وهو قولنا
 لا شي من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتبا ونقيض
 الصادق كاذب فتلزم وجهه وهو نقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهو
 المطلوب وعكس الخاصتين بحرفية خاصة مركبة من حرفية عامة وهي المصدر
 تكون عكسا للمصدر في الخاصتين وهو العامة لا تقدم ومن مطلقة عامة جزئية
 وهي معنى لا دائما تكون عكسا المطلقة الكلية التي هي معنى لا دائما فيها فاذا
 صدق لا شي من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتبا
 لا دائما لغير ان يصدق عكسها بحرفية خاصة فانه لا شي من ساكن الاصابع
 يكاتب بالضرورة او دائما مادام ساكن الاصابع لا دائما اما صدق العكس
 فيما قبل لا دائما فلما تقدم في العامين واما صدقه في لا دائما فلما في
 هذا المثال بمعنى بعض ساكن الاصابع كاتبا بالاطلاق العام لما قلنا انها
 عكس لا دائما في الخاصتين وهو فيها بمعنى مطلقة عامة موجبة كلية
 قائمة كل كاتبا ساكن الاصابع بالاطلاق العام وعكس الموجبة الكلية
 موجبة جزئية ولو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو لا شي
 من ساكن الاصابع يكاتب دائما ويضم هذا النقيض كثيرا لاصل القضية
 المطلوب عكسها هكذا كل كاتبا ساكن الاصابع بالاطلاق العام ولا شي
 من ساكن الاصابع يكاتب دائما ينبع لا شي من الكتاب بكاتب وهو محال
 ولا خلل الا من نقيض العكس فالعكس صادق واما السوابب الجزئية

فلا يعكس منها الا المشروطة والحرفية الخاصتان فيعكسان حرفية خاصة لانه
 اذا صدق بعض الكتاب ليس هو ساكن الاصابع بالضرورة او دائما مادام كاتبا
 لا دائما صدق في عكسه بعض ساكن الاصابع ليس هو كاتبا دائما مادام ساكن
 الاصابع لا دائما فلما يدل الافتراض وهو ان تفرض ذات الموضوع شيئا معينا
 وهو زيد مثلا وتخل عليه موضوع القضية الاولى والثانية باعتبار عنوانه
 وتخل عليه ايضا بمحمول الثانية هكذا زيد كاتبا زيد ساكن الاصابع باعتبار
 هما بين المتقدمين صار زيد موصوفا بانه كاتبا وانه ساكن الاصابع فاجبا
 معا وهما متساويان بدليل صدر الاصل فيكون كاتبا ليرتبط ساكن الاصابع
 بالعكس فيلزم مجتهد صدق مقدمة اخرى اجنبية لازمة لصدر الاصل
 متناهية زيد ليس كاتبا مادام ساكن الاصابع ولو لم يصدق هذه المقدمة
 لصدق نقيضها وهو زيد كاتبا حين هو ساكن الاصابع فتعكس هذا النقيض
 في المعنى الي قولنا زيد ساكن الاصابع حين هو كاتبا فتجده متساويا لاصل
 الصادق وما نافي الصادق كاذب فيكون ملزومه وهو النقيض كاذب
 فاصله وهو تلك المقدمة الاخرى صادقة واذ صدق كل من الكتاب وساكن
 الاصابع علي زيد باعتبار مقدمتي الافتراض وتساوية باعتبار المصدر
 لزمان يصدق بعض ساكن الاصابع ليس كاتبا دائما مادام ساكن الاصابع
 وهذا عكس المصدر ويصدق عليه ايضا انه كاتبا بالفعل وهو بعض من
 الكاتبا فيصدق بعض ساكن الاصابع كاتبا بالفعل وهذا عكس العجز والذ
 ان تركيب قياسا من الشكل الثالث صفراه احدي مقدمتي الافتراض وكبراه
 المقدمة الاجنبية ينبع عكس المصدر هكذا زيد ساكن الاصابع زيد ليس
 كاتبا مادام ساكن الاصابع غير تركيب قياسا اخر علي هيئة الشكل المتقدم
 من مقدمتي الافتراض ينبع عكس العجز هكذا زيد ساكن الاصابع زيد كاتبا
 فاحسن تدبيره (المبحث الخامس في عكس النقيض)

اعلم انه جرى الخلاف بين المتقدمين من المناطقة والمتأخرين منهم في
 تعريف عكس النقيض واحكامه واما علي مذهب المتقدمين فهو تبادل
 كل من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الاخرى مع بقا الصدق
 والكيف مثاله في الكلمات أن يقال كل انسان حيوان عكس نقيضه كل ما ليس
 حيوانا ليس انسانا ومثاله في الشرطيات أن يقال كلما كان هذا انسانا

كان حيوانا عكس نقيضه كما لم يكن هذا حيوانا المبركين انسانا ويسمى على
 مذ هب بعكس النقيض الموافق
 واما على مذ هب المتأخرين فهو تبدل الطرف الأول من القضية فان الترتيب
 الطبيعي بنقيض الثاني والثاني يعين الأول مع بقا الصدق دون التكيف على وجه
 المزوم ويسمى على مذ هبهم بعكس النقيض الموافق مثالها في العليات أن يقال كل
 كل انسان حيوان عكس نقيضه لا ينفع من غير الحيوان بالانسان ومثاله في الشرطيات
 أن يقال كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا عكس نقيضه ليس لسته إذا لم يكن الشيء
 حيوانا كان انسان وحكم اللوجيات في عكس النقيض حكم السوابب في العكس المستوي
 بدون عكس على مذ هب المتأخرين ومع العكس على مذ هب المتقدمين
 (المقصد الثاني في القياس)

القياس قول مؤلف من مقدمتين متبعتين سلفنا لزم عنهما إذا قلنا قول آخر نحو العالم
 متغير وكل متغير حادث فهذا قياس مركب من مقدمتين أو لاهما العالم متغير
 وتأتي بنتها وكل متغير حادث فأيضا سلمها العكس لزمها قول آخر وهو العالم
 حادث فلا نتيجة فيه الا بعد تسليم المقدمتين وإن كانا كذلك يبين في الواقع
 نحو قولك الصورة فرس منقوشة على جدار هذه فرس وكل فرس سهال
 ينتج إن سلم هذه سهال ومعنى قولنا لذاته أن النتيجة تكون لازمة -
 للقياس باعتبار ذاته وتآلفه وصورته لا باعتبار أمر آخر والالبركين قياسا
 لقياس المساواة نحو أنت مساو لزيد وزيد مساو لعمرو فإنه يلزم عند
 التسليم أنت مساو لعمرو لكن لا لذاته القياس بل بواسطة أمر معلوم من
 خارج وهو أن مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء بدليل صورة -
 القياس وتختلف الانتاج نحو الانسان صابن للفرس والفرس صابن
 لنا طوب ونحو ثلاثة نصف الستة والستة نصف الاثني عشر وينقسم
 القياس الى قياس استثنائي وقياس اقتراني فالاستثنائي ما تركيب من مقدمتين
 أو لاهما شرطية والآخرى مقرونة بلان وتكون عين أحدي طرفي الشرطية
 أو لقيمتها نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة -
 ينتج فالنهار موجود وسمى استثنائيا لاشتماله على لفظة الاستثناء عندهم
 وهي لكن والاقتراني ما يشتمل على لفظة لكن وينقسم الاقتراني الى جلي -
 وهو ما يتركب من العليات فقط نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس

شرطي

كلما كان هذا كان

شرطي وهو المبركين من العليات فقط نحو كل انسان حيوان والحيوان
 كان متحركا ولا بد وأن يشتمل طرفا النقيض في القياس على حد وثلاثة حد
 أصغر وحد أكبر وحد وسط فالحد الأصغر هو ما كان عند أخذ النتيجة منبوعا
 أو مقدا ما لها وسمى اسفرفلقة شموله على الأكبر غالباً والحد الأكبر هو ما كان
 محمولاً أو تاليا وسمى أكبر بكثرة شموله غالباً على الأثر والحد الأوسط
 هو ما كان متروا بينهما وسمى المقدمة التي لها الأصغر صغرى والتي
 لها الأكبر كبرى مثلا العالم متغير وكل متغير حادث العالم
 حد أصغر والحادث حد أكبر والمتغير حد وسط ولا فتران هذه -
 الحدود الثلاثة ببعضها أربعة أشكال والشكل كناية عن الهيئة الحاملة
 من نسبة الأوساط الى الحد من الآخر في الوضع والمحل والقدم والتسوية
 فالشكل الأول أن يكون الحد الأوسط محمولاً أو تاليا في الأولي موضوعا -
 أو مقدا ما في الثانية كالمثال ونحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكلما
 كان حيوانا كان متحركا
 والشكل الثاني أن يكون محمولاً أو تاليا فيهما نحو كل انسان حيوان ولا شيء
 من الجار مجيوان ونحو كلما كانت الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان جارا لم يكن جارا
 والشكل الثالث أن يكون موضوعا أو مقدا فيهما نحو كل انسان حيوان وكل
 انسان تالمق ونحو كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان انسانا
 والشكل الرابع عكس الأول نحو العالم متغير وكل حادث عالم ونحو كلما كان الشيء
 انسانا كان حيوانا وكلما كان ناطقا كان انسانا
 وهيئة نسبة المقدمتين الى بعض في الكبر والحق بأن كانا كليتين أو جزئيتين
 موجبتين أو سالبية أو إحداهما كلية والآخرى جزئية أو سالبية والآخرى
 موجبة أو بالعكس تسمى ضربا وكل شكل من الضروب العقلية ستة عشر
 ضربا حاصلة من ضرب الصغرى بأكبرها وجزئية موجبة أو سالبية لذلك
 منها ضروب وصفا عكس والمعرفة ذلك اشترطها بكل شكل شرطيات
 بحسب الكبر والحق والجهة فما تحقق في الشرطيات أنتج والإفاد
 وقد أقر لنا الكلام عليها بحسب الجهة في بعض التخليلات من كتابنا سوانح
 الترحيلات على نظير الموجهات فليلك به تحفظ بيئات أباكار وعراش فأراد

في الكبرى



ولكنكم عليها هنا بحسب الكرم والكيف فقط فتقول
(شروط الشكل الاول)

يشترط لانتاج الشكل الاول شرطان أحدهما بحسب الكيف وهو ايجاب
مغراه ونائبها بحسب الكرم وهو كلية كبراه وذلك لأن الانتاج في هذا الشكل
إما ينزوم فزوما مطردا إذا كان الأضعف من درجا في الأوسط والأوسط
شاملا له حتى يلزم من الحكم على الأوسط الحكم على الأكبر النتيجة وإن لم يكن
مطرودا كان عقما فإذا كانت الصغرى سالبة امتنع الاندراج فلم يتحقق
الانتاج وإذا كانت الكبرى جزئية امتنع الاستمول فلا يكون صدق النتيجة
مطردا لذات القياس بل تارة يحصل صدقه وتارة لا مع صدق القياس
ووجدته طالما إذا كانت الصغرى سالبة مع صدق النتيجة لا يتبين من
الابتنان بحجج وكل حججها ينتج لا يتبين من الانسان بحجج ومثاله مع عدم
الصدق لاشي من الانسان بحجج وكل حمار حيوان ينتج لا يتبين من
الانسان بحجج ومثاله ما إذا كانت الكبرى جزئية مع صدق النتيجة
كل انسان حيوان وبعض الحمار متحرك ينتج بعض الانسان متحرك ومثاله
مع عدم الصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس ينتج بعض الانسان
فرس والعقير في هذا الشكل اثني عشر ضربا والمنهج أربعة وذلك
لأنه قد سقط من ضربوه الستة عشر بالشرط الأول ثمانية لأنه إذا
كانت الصغرى سالبة فأما كلية أو جزئية وفي كل منهما فالكبرى إما موجبة
أو سالبة كلية أو جزئية وسقطها الشرط الثاني أربعة ضربا لأنه إذا
كانت الكبرى جزئية فأما موجبة أو سالبة والصغرى في كل منها إما كلية
أو جزئية ولا تكون الا موجبة لما تقدم من معنى المنهج في هذا الشكل أربعة
أضرب وهي ما وجد فيها ايجاب الصغرى والكلية الكبرى
الضرب الاول أن تكون الصغرى والكبرى كليتين موجبتين متحركتين مثلا
حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة ينتج كل انسان متحرك بالارادة
الضرب الثاني أن تكون الصغرى كلية موجبة والكبرى كلية سالبة مثاله
كل انسان حيوان لا شيء من الحيوان بحمار ينتج لا شيء من الانسان بحمار
الضرب الثالث أن تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية

محو

بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق
الضرب الرابع أن تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية
تخرج بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بحمار ينتج ليس بعض الحيوان
بحمار (شروط الشكل الثاني)

ويشترط لانتاج الشكل الثاني بحسب الكيف والكرم شرطان ايضا
اختلاف مقدّميه ايجابا وسلبا وكلية كبراه وذلك لأن النتيجة لازمة
لذات القياس وما بالذات لا يتخلف وعند التقابل الشرطين المذكورين
تختلف النتيجة صدقا وكذا مع اتحاد صورة القياس فإذا اتفقت اختلافها
في الكيف هما إما موجبتان أو سالتان وأيا ما كان لا يطرد صدق النتيجة
فيها بل تارة تصدق وتارة لا أمثال الموجبتين مع صدق النتيجة كل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان ينتج كل انسان ناطق ومثاله مع كذبها كل انسان
كل انسان حيوان وكل فرس حيوان ينتج كل انسان فرس ومثاله السالبتين
مع صدق النتيجة لا يتبين من الانسان بحجج ولا شيء من الفرس بحجج لا يتبين
من الانسان بفرس ومثاله مع كذبها لا شيء من الانسان بحمار ولا شيء من الناطق
بحمار ينتج لا شيء من الانسان ناطق وإذا كانت كلية الكبرى فإما أن تكون
جزئية موجبة والصغرى سالبة وإما أن تكون جزئية سالبة والصغرى
موجبة وأيا ما كان يصدق القياس وتختلف النتيجة صدقا وكذا ما
مثاله جزئية موجبة والصغرى سالبة كلية مع كذب النتيجة لا يتبين من
الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس ينتج ليس بعض الحيوان انسان
ومثاله كذلك مع صدق النتيجة لا يتبين من الانسان بفرس وبعض الصاهل
فرس ينتج ليس بعض الانسان بصاهل ومثاله جزئية سالبة والصغرى
موجبة كلية مع كذب النتيجة كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان ناطق
ينتج ليس بعض الحيوان انسان ومثاله كذلك مع صدقها كل انسان
ناطق وليس بعض الفرس ناطق ينتج ليس بعض الانسان بفرس
والعقير في هذا الشكل أيضا اثنا عشر لأنه سقط بالشرط الاول من
ضربوه الستة عشر ثمانية أضرب عقمه لأن القيسيتين إذا لم تختلفا في
الكيف هما إما موجبتان أو سالتان وفي كل منهما فإما كليتان أو جزئيتان



وبالشرط الثاني سقط أربعة أضرب لأنه إذا لم تكن الكبرى كلية
 فهي إما جزئية موجبة والصغرى سالبة كلية أو جزئية وإما جزئية
 سالبة والصغرى موجبة كلية أو جزئية وبقيت أربعة أضرب
 منتجة لأن الكبرى إذا كانت كلية كما هو الشرط الثاني فإنه لا يكون
 موجبة أو سالبة وبموجب الشرط الأول لا بد أن تكون الصغرى كلية
 في اللفظ فتكون موجبة كلية أو جزئية وسالبة كذلك مع الموجبة الكبرى
 للموجة لا تتبع إلا مع الصغرى سالبة كلية أو جزئية والكبرى سالبة
 لا تتبع إلا مع الصغرى الموجبة كلية أو جزئية
 الضرب الأول من كليتين والكبرى سالبة فكل إنسان حيوان لا يتبع من الحجر
 بحيوان يتبع لا يتبع من الإنسان بحجر الضرب الثاني من كليتين والصغرى
 سالبة فتولد من الإنسان بفرس وكل صاهل فرس يتبع لا يتبع من
 الإنسان بصاهل الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى
 سالبة كلية فتولد من الحيوان إنسان لا يتبع من الحجر إنسان يتبع بعض الحيوان
 ليس بحجر الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة
 كلية فتولد من الحيوان ليس بفرس وكل صاهل فرس يتبع بعض الحيوان ليس
 بصاهل والضرب الأول والثالث من هذا الشكل لا يتجانس إلا بردها
 للشكل الأول بعكس كبرائها لانهما هي المتخالفة للشكل الأول والضرب
 الثاني منه لا يتبع بعكس الكبرى والأول ضرورة كذا الصغرى سالبة
 والكبرى جزئية وهو عقيم في الشكل الأول بل إنما يتبع بعكس الصغرى
 وجعلها كبرى فمركس النتيجة والضرب الرابع منه يتبع بدل الخلف
 وحاصله أن تقضي النتيجة إلى المقدمة المتخالفة للشكل الأول
 فينتج تقضي الأخرى الصادقة فتكون هذه النتيجة كاذبة ولا خلاف
 إلا من تقضي نتيجة الأصل فتكون التقضي كاذبا فتكون الأصل صادقا
 وهو المطلوب في المثال المتقدم تأخذ تقضي بعض الحيوان ليس بصاهل
 وهو كل حيوان صاهل وتضمه كبرى الأصل وهي كل صاهل فرس
 فينتج كل حيوان فرس وهو تقضي صغرى هذا الضرب المسئلة الصادق
 وتقضي الصادق كاذب فيكون الأصل صادقا وهو المطلوب

شرط

(شرط الشكل الثالث)

يشترط لافتاح الشكل الثالث أيضا شرطان إيجاب صفواه وكلية
 أحدها وذلك لأن النتيجة كما تقدم لازمة لذات القياس وما لا بد
 لا يتخلف وعند انقضاء الشرطين المذكورين تختلف النتيجة صدقا
 وكذبا مع صدق القياس واتحاد صورته فإذا اتفق الشرط الأول بأن
 كانت الصغرى سالبة والكبرى معها إما موجبة أو سالبة وعلى كل
 تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس واتحاد صورته في
 المألين مثالها سالبة والكبرى موجبة مع كذب النتيجة لا شيء من
 الإنسان بفرس وكل إنسان حيوان ومثالها كذلك مع صدق النتيجة
 لا شيء من الإنسان بفرس وكل إنسان ناطق ومثالها سالبة والكبرى
 سالبة مع كذب النتيجة لا شيء من الإنسان بفرس ولا شيء من الأسماء
 بصقال ومثالها كذلك مع صدق النتيجة لا شيء من الإنسان بفرس ولا
 شيء من الأسماء بخارج وإذا اتفق الشرط الثاني فإن كانتا جزئيتين فاما
 أن تكونا موجبتين أو الصغرى موجبة والكبرى سالبة وأيا ما كان
 تختلف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس ووحدة صورته مثالها
 موجبتين مع صدق النتيجة بعض الحيوان فرس وبعض الحيوان صاهل
 ينتج بعض الفرس صاهل ومثالها كذلك مع كذب النتيجة بعض الحيوان
 إنسان وبعض الحيوان خارج ينتج بعض الإنسان حمار ومثالها والكبرى
 سالبة مع صدق النتيجة بعض الحيوان إنسان والبعض الحيوان ليس
 بفرس ينتج بعض الإنسان ليس بفرس ومثالها كذلك مع كذبها بعض
 الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بناطق ينتج بعض الإنسان ليس
 بناطق وقد سقط بالشرط الأول ثمانية أضرب عقمه لأنه إذا لم
 الصغرى موجبة أن كانت سالبة فهي إما كلية أو جزئية وفي كل
 فالكبرى موجبة أو سالبة كلية أو جزئية والشرط متراب لأن
 إذا لم تكن إحداهما كلية فما جزئيتان والصغرى موجبة بمقتضى
 الشرط الأول والكبرى إما موجبة أو سالبة وبقيت ستة أضرب
 منتجة لأن الصغرى لا بد وأن تكون موجبة فهي إما كلية أو

جزئية فإذ كانت كلية فتنتج مع الكبرى بأقسامها الأربعة وإن كانت جزئية فلا تنتج إلا مع الكبرى الكلية موجبة أو سالبة

الضرب الأول من موجبتين كليتين تحرك كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق

الضرب الثاني من كليتين والكبرى فقط سالبة تحرك كل إنسان حيوان ولا ينتج من الإنسان بحمار ينتج بعض الحيوان ليس بحمار

الضرب الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية تحرك بعض الحيوان إنسان وكل حيوان متحرك ينتج بعض الأنسان متحرك بالإرادة

الضرب الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية تحرك كل إنسان ناطق وبعض الأنسان كاتب ينتج بعض الناطق كاتب

الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى تحرك بعض الحيوان فرس ولا ينتج من الحيوان بحمار ينتج بعض الفرس ليس بحمار

الضرب السادس من موجبة كلية وسالبة جزئية تحرك حيوان حساس وبعض الحيوان ليس بحمار ينتج بعض الحساس ليس بحمار وهذا الشكل لا ينتج إلا جزئية لمواز كون الأصغر أعم من الأكبر ولا يصح حل الأخص على الأعم ودليل إنتاج جميع ضربات هذا الشكل ما عدا السادس هو عكس الصغرى ليرجع إلى الشكل الأول وإما السادس فدليل إنتاجه هو دليل الخلف بأن يقال لو لم يصدق في المثال المذكور بعض الحساس ليس بحمار لصدق نفسه وهو كل حساس حمار فيضمم هذا النص كبرى إلى صغرى الضرب هكذا كل حيوان حساس وكل حساس حمار ينتج كل حيوان حمار وهو مضاف لكبرى الضرب الصادق وهي بعض الحيوان ليس بحمار وما أتى من الصادق كاذب فالنتيجة الأصلية صادقة وهو المطلوب

(شروط الشكل الرابع)

ويستلزم لإنتاج الشكل الرابع إذا لم تكن صفراء موجبة جزئية أن لا يجتمع فيه خسان من الكبر أو الخلف أو منها ما في المقدمتين أو في مقدمة واحدة وخسة الكبر الجزئية وخسة الخلف السلب أحالها كانت صفراء موجبة جزئية فيستلزم لإنتاجه أن تكون كبراء سالبة كلية وذلك

لوجه

لوجود اختلاف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس ووحدة صورته في الحالتين فيما إذا لم تكن الصغرى موجبة جزئية والاجتماع المنهين فيه حينئذ لأن المنهين إما في مقدمته أو في مقدمته واحدة فإن كانت في مقدمته فيكونا سالبين أو الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وإياها كان لا تقرر النتيجة صدقا وكذبا مع صدق قياسها ووحدة معناها لها مع كذب النتيجة لاشئ من الإنسان بفرس ولا ينتج من الصاهل إنسان ينتج لاشئ من الفرس بصاهل ومثاله مع صدقها لاشئ من الإنسان بفرس ولا ينتج من الجراد إنسان ينتج لاشئ من الفرس بحمار ومثاله والكبرى سالبة والكبرى موجبة جزئية مع كذب النتيجة لاشئ من الحيوان بحمار وبعض الحساس حيوان ينتج لاشئ من الحمار بحمار ومثاله ذلك مع صدق النتيجة لاشئ من الحيوان بحمار وبعض المتحرك بالإرادة حيوان وإذا كان اجتماع المنهين في مقدمة واحدة يكونا سالبة جزئية مع موجبة كلية أو أحدي المقدمتين سالبة جزئية صغرى أو كبرى وعلى كل حال يلزم اختلاف النتيجة في قياس واحد صادق مثاله والسالبة الجزئية صغرى مع كذب النتيجة ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك بالإرادة جسم ينتج ليس كل حيوان متحرك بالإرادة ومثاله مع صدق النتيجة ليس كل حيوان إنسان أو كل فرس حيوان ينتج ليس كل إنسان فرسا ومثاله والبطية الجزئية كبرى مع كذب النتيجة كل إنسان حيوان وليس كل متحرك بالإرادة إنسانا ينتج ليس كل حيوان متحرك بالإرادة ومثاله لذلك مع صدقها كل ناطق إنسان وليس كل فرس ناطق ينتج ليس كل ناطق فرسا وإذا كانت الصغرى موجبة جزئية ولم تكن الكبرى معها سالبة كذلك كلية فذلك يحصل اختلاف النتيجة صدقا وكذبا مع صدق القياس لأنها كبرى وإذا لم تكن كذلك فأما سالبة جزئية أو موجبة كلية أو جزئية مثاله والكبرى سالبة جزئية مع كذب النتيجة بعض الإنسان حيوان وليس كل متحرك بالإرادة إنسانا ينتج ليس بعض الحيوان متحرك بالإرادة ومثاله لذلك مع صدقها بعض الإنسان ناطق وليس كل فرس ناطق ينتج بعض الإنسان فرسا ومثاله والكبرى موجبة كلية مع صدق النتيجة بعض الحيوان إنسان وكل

(مبحث في القياس الاستثنائي)

ينقسم الاستثنائي إلى انصافي وانفصالي أما الاتصافي فهو ما كانت
المقدمة الاولى فيه شرطية متصلة ولا يتبع إلا إذا استثبت فيه
وضع المقدم ورفع التالي أي إثباته ورفعها كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة يتبع فالنهار موجود وإذا
استثبت فيه رفع التالي أي نفيه يتبع رفع المقدم أي نفيه كما إذا
قلنا في المثال لكن النهار ليس بموجود يتبع فالشمس ليست بطالعة
وإذا إذا استثبت رفع المقدم فلا يتبع رفع التالي أطوارا آخر كما
كان هذا إنسانا كان حيوانا لكنه ليس بالإنسان فلا يتبع أنه ليس بحيوان
لأن الإنسان أحسن ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم وإذا استثبت
وضع التالي فلا يتبع وضع المقدم كما إذا قلت في المثال لكنه حيوان فلا
يتبع أنه إنسان لأن الحيوان أعم ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص
وإذا الاستثنائي الانفصالي فهو ما كانت المقدمة الاولى فيه شرطية
منفصلة وهي إما ما نفي جمع وخلو أو ما نفي جمع فقط أو ما نفي خلو
فقط فإن كانت الاولى فاستثنا وضع أي واحد من جزئيه يتبع رفع
الأخر نحو إما أن يكون العدد زوجا أو فردا لكنه زوج يتبع فليس
بفرد أو لكنه فرد يتبع فليس بزوج ورفع أي واحد منهما يتبع وضع
الأخر كما إذا قلت في المثال لكنه ليس بزوج يتبع أنه فرد ولكنه ليس
بفرد يتبع أنه زوج وإن كانت الثانية فوضع كل واحد من الجزئين
يتبع رفع الآخر نحو إما أن يكون هذا أبيض أو أسود لكنه أبيض
يتبع فليس بأسود أو لكنه أسود يتبع فليس بأبيض وإن كانت
الثالثة فوضع كل واحد من الجزئين يتبع وضع الآخر نحو إما أن يكون
هذا في البحر أو لا يفرق لكنه ليس في البحر يتبع فهو لا يفرق أو لكنه
يفرق يتبع فهو في البحر (شروط الاستثنائي)

أحدها

أحدها أو تقيضه وجود الآخر وعدمه الشرط الثاني أن تكون
المتصلة لزومية والمنفصلة عكسية لأن الاتفاقية تستلزم الدور
لأن العكس بالاتفاقية يتوقف على العكس بصدق الثاني فهو توقف العكس
على العكس الزم الدور والشرط الثالث أحد أمرين إما كونه الشرط
أو كونه الاستثنائية والاحتمال أن يكون اللزوم أو العكس على معنى
بعض الأوقات والاستثناء على معنى آخر فلا يلزم إثبات أحد جزئي
الشرطية أو نفيه لثبوت الآخر أو نفيها إلا إذا كان وقت الاتصال
والانفصال ووضعها هو بعينه وقت الاستثناء ووضعها

طرية

(مبحث لواحق القياس) مما يلحق بالقياس المنطقي لاستقراره
والتمثيل وعلا من لواحق القياس لأنها لا يفيد أن اليقين بل الظن
والأخارجان عن تعريف القياس المنطقي بسبب عدم لزوم النتيجة
فيها عند التسليم

أما الاستقراء فهو تصفح الجزئيات لإثبات حكمها كليها وينقسم إلى قسمين
تام وأقص فالاستقراء التام هو المبني على تصفح جميع الجزئيات لكونها
متكسرة والحكم عليها بحكم الجزئيات حكمها الكلي والاستقراء بهذا المعنى
ليس من لواحق القياس المنطقي بل داخل فيه لإفادته اليقين ولزوم
النتيجة له بعد تسليم مقدسية وسهولة استقراء لأن مقدما ما لا يحصل إلا
بالاستقراء وهو تتبع الجزئيات وليس قياسا مقسما لأن الحكم على
الكلي ما جاء إلا بعد تصفح الموضوع إلى جميع أقسامه نحو الكلمة قول
مفرد فهذا الحكم مبني على تتبع جميع أقسام الكلمة والحكم على كل قسم
صفا بأنه قول مفرد ويرد إلى صورة القياس المنطقي بأن تقول الكلمة
لما أسمر أو فعل أو حرف وكل أسمر أو فعل أو حرف قول مفرد
صفا بأنه قول مفرد ونحو العنصر إما ما أو نأر أو نأر أو نأر وكل واحد
صفا صفة فالعنصر متعذر والاستقراء التام نفس هو المبني على إجراء
الحكم على الكلي لوجوده في أكثر الجزئيات نحو الحيوان يحرك فكله الاستقراء
عن المصنف لأن الإنسان والبهائم والنساج كذلك وهو لا يفيد اليقين
لجواز وجود جزئي لم يستقرا يكون حكمه محالنا لما استقري كالتسامح في

المثال المذكور ويرد الى صورة القياس بأن تقول لكل حيوان إما انسان
 أو بجملة أو سبع وكل واحد منها يجرى فكله الأسفل عند المنصف فكل
 حيوان يجرى فكله الأسفل عند المنصف وعدم الزور وإنما جاء من الصغرى
 لعدم حصر أفراد الحيوان فيها بخلاف التام فلذا الصغرى فيه حصر جميع
 أفراد ويظهر أن كل من هذا يسمى استقراً أو مقسماً ولكن الاصطلاح
 حصص اسم المنصهر بالتام والاستقراء بالناقص للفرق بينهما المقصود
 هنا الناقص لا التام كما عرفت

وما التمثيل فهو المنصف مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم لثبوت ذلك
 الحكم في الجزئي الأول كقولنا البنيذ كالحزبي الإسكار قطعة الحرمية في الحرم
 هي الإسكار وهي موجودة في البنيذ ودليل التمثيل عند هرايا بالدوران
 رأي استلزام الشيء لغيره وجوداً وعدمه فإن الإسكار في المثال علة
 الحرمية في دائرة مع الإسكار وجوداً وعدمه فإن وجدت فيه كما في الحرم
 وجدت الحرمية فهو حرام كالحزب وإن عدمت فيه كما في سائر المقامات غير
 الحرم والبنيذ عدمت الحرمية أو الفردي بأن يردد أو صاف الجزئي المشبه
 به لإثبات الحكم حتى يثبت الوصف الذي يصلح علة للحكم وينبغي ما عداه
 كما إذا قلت العلة في حرمية الحزب الإسكار أو السيلان والثاني باطل لأن
 الما سيال وليس تجزئة فحين الأول ويرد التمثيل إلى صورة قياس هكذا
 البنيذ مسكر كالحزب وكل مسكر حرام بالبنيذ حرام فالجزئي الأول أصغر
 والثاني مشبه به والحكم أكبر والمعنى المشترك بينهما أوسط والمكلمون
 يسمون التمثيل استدلالاً بالشاهد على الغائب لأن الأصغر قائم
 والمشبه به شاهد والفقهاء يسمونه قياساً لأنه من قياس أي الحاق
 جزئي بجزئي ويسمون الأصغر بما والمشبه أصلاً لا بتناً الأصغر عليه
 في ثبوت الحكم والأكبر حكماً والأوسط جامعاً وعدة إلا أنها لم يفيد
 اليقين لأن دليله المذكورين ضعيفان أما الأول فلأن استلزام
 الشيء لشيء ودولانه معه وجوداً وعدمه في بعض الصور لا يفيد
 العلية لجواز وصف آخر يكون هو العلة ولأن الجزئ الأخير من العلما لثبوت
 والشرط المساوي مدار ومستلزم للمعلوم مع أنه ليس بعلة وأما الثاني

فلأن

فلأن الفرد غير جامع فجزان تكون العلة غير ما ذكر وعلى فرض
 تسليم صحة الحصر لا يلزم أن تكون العلة في الأصل علة في الفرع
 لجواز أن تكون خصوصية الأصل شرطاً للعلة أو خصوصية الفرع
 مانعاً منها فلا يفيد اليقين إلا ثبت عليه الجامع وعدمه كون خصوصية
 الأصل شرطاً والفرع مانعاً لأن ثبوتها من الصغرة يمكن
 ومن لواحق القياس أيضاً القياس المركب وهو ما تتركب من أكثر
 من مقدمتين وينقسم إلى مفصول النتائج وهو صولها بمفصولها
 هو الذي لم يذكر فيه النتيجة كقولك ماش بالقبور ليدل على ماش وكل
 ماش سارق وكل سارق تقطع يده شرعاً وكل من تقطع يده شرعاً
 جان وكل جان عاص وهكذا وهو صولها هو الذي ذكرت فيه النتيجة
 ثم أخذت وجعلت مقدمة تتركب مع أخرى وهكذا كقولك ماش ليدل
 بالقبور ماش وكل ماش سارق فكل ماش ليدل بالقبور سارق وكل
 سارق تقطع يده فكل ماش ليدل بالقبور تقطع يده وكل من تقطع يده
 جان فكل ماش ليدل بالقبور جان الخ (خاتمة في تقييد القياس باعتبار
 ما ذكره) كما انقسم القياس باعتبار صورته إلى الأشكال الأربعة
 المتقدمة فيقسم أيضاً باعتبار مادته وقضاياه التي يتتركب منها
 إلى خمسة أقسام تسمى حجماً وهي البرهان والمجدد والمخاطبة والشرع
 والسفسطة ولتع بعض ما يتعلق بها فنقول (البرهان)

والبرهان هو ما يتألف من مقدمات يقينية يفيد اليقين واليقين
 هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الغير ممكن الزوال والمقدمات
 اليقينية قسمان إما ضروريات وإيمان نظريات فالضروريات ست
 أوليات وهي مشاهدات ووجدانيات ونجوبيات وحدسيات
 ومستورات فالأوليات هي القضايا التي يحكم بها العقل بمجرد تصور
 الطرفين دون توقف على أمر آخر سواء كان التصور المذكور يدعيها
 نحو الأثنان ضعف الواحد والواحد نصف الأثنان وكل أعظم من

الجزء اقل من الكل او نظريا نحو المكن يحتاج في وجوده الى صريح
وقد يتوقف الحكم فيها بعد تصور الطرفين على امر آخر وذلك غير
معتبر لانه لا يكون الا التقصير في الغزيرة كما في البله والصبيان او
لقد نيس الصلوة كما في بعض العوام والجهلة ومنها القضايا التي قياسها
معها وهي ما توقف الحكم فيها على واسطة لا تغيب عن الاذهن نحو
الاربعة زوج فالخاضوقه على قياس وهو الاربعة منقصة
بمتساويين وكل ما كان كذلك فهو زوج والمشاهدان هي
المحسوسات تدرك بالحس الظاهر كقولنا الشمس مشرقة والناظرية
والوجوديات هي التي تدرك بالحس الباطن كقولنا لكل انسان جوع والبر
وخوف الخ والتجربيات هي التي يحكم فيها العقل بعد تكرار المشاهدة
نحو السقمونيا مسهولة السفر والمولح الانكليزي مسهل واسة
الجهلة شفا الكل والحدسيات بفتح الدال هي التي يحكم فيها العقل
بعد تكرار المشاهدة كالتجربيات الا ان السبب في التجربيات
معلوم والسببية مجهول الماهية وفي الحدسيات معلوم الوجهين
كقولنا نورا القمر مستفاد من نورا الشمس فان هذا الحكم مبني على
تكرار مشاهدة تشكيلات مختلفة بحسب اختلاف اوضاعه من
الشمس قريبا وبعدا والحدس هو سرعة انتقال الاذهن من البادي
الى المطالب والمتواترات هي التي يحكم فيها العقل بواسطة السماع
عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب كقولنا بغداد في العراق ومكة
في الحجاز ومحمد سبي الله عليه وسلم نبى ابي بقران عربي هذه
الضروريات الست واما النظريات في القضايا التي يحكم فيها
العقل بواسطة النظر والاستدلال كقولنا العالم حادث فالحكم بحدم
العالم نظري لانه مكتسب من النظر والاستدلال ان تقول في بلده
العالم متغير وكل متغير حادث فتحة هذا القياس يقينة لانها
مكتسبة بوجه قطعي فان اركب القياس من مثل هذه النتيجة كان

برهانا وغير اليقينات ايضا است مشهورات ومسلّمات ومقبولات
ومظنونات ومخيلات ووهيات ويتركب منها ما عد البرهان من
بقية اقسام القياس على ما ذكره فقوله (الجدل) الجدول
هو ما يتألف من مقدمات مشهورة او مسلمة والاوّل هي التي
اشتهرت بين الناس فاطبة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح
او اشتهرت بين الاكثر نحو الاله واحد او بين لاتفه مخصوصة
نحو القائل مرفوع وكل قوم مشهورات بحسب عوائدهم وصافهم
كفتح الذبح عند الهند وكحسن الشرع عند ارباب الامزجة الشديد
وحسن العفو عند ارباب الامزجة الرقيقة وكحسن عادات ما جرت
به عادات اهل البلد وقبح خلافه وان كان في الواقع بالعكس
والثانية هي القضايا التي تسلم عند الحضرة سواء كانت مسلمة عند
غيره ايضا ام لا كسائر اصول الفقه عند الفقهاء فاذا قال الفقيه
تجب الزكاة في حلي البانفة لقوله عليه الصلاة والسلام في الحلي زكاة
مقوله ان الحضرة واحد فلا يكون حجة لقوله قد ثبت هذا
في اصول الفقه ولا بد ان يؤخذها هاسما والغرض من
الجدل الزام القاصر عن ارباب المقدمات البرهان (الخطابة)
الخطابة هي ما يتألف من مقدمات مقبولة لموظفونة فالاولى هي
المأخوذة ممن يعتقد فيه كعالم او ولي او حكيم او سياسي كما في
موضوعه ومن ذلك خطابة المساجد والجماعات والغرض منه
ترغيب الناس فيما ينعهم من تهذيب الاخلاق وكل ما يجلب
السعادة في الدين والدنيا وتحذيرهم مما يضر بسعادتهم
(الشعر) القياس الشعري هو ما تألف من الخيلات التي تخيل
لنفس ما يتأثر به قضا او بسطا فتقرأ وترغب وتغير بيد
فعل او ترك او رمنا او سخط او اقدم على الذات او على المشرق
مستلذة اياها لما يقع من تاثير الاشعار عند الحروب ولما يحصل

من الاستماعة والاستعلاف في النفس عند الانتشار لأن النفس الطريح
إلى الخيل منها إلى الصدوق لأنها أعزب وأذل لا يفها به سوا كانت
الخيالات صادقة أو كاذبة مسلمة أو غير مسلمة وأسباب الخيل
كثيرة تتعلق بعضها باللفظ كما في التحسينات اللفظية نحو الخمر القوية
سياسة فإن هذا الخيل للنفس عظم الخيرة وحسنها فتعجب فيها بعضا
بالمعنى نحو العسل مرة مقيمة فإن هذا الخيل لها قبح العسل فتفرسه
والغرض منه انفعال النفس بالترغيب أو الترهيب وليس الوزن
شروطا فيه لأن الكلام في الشعر اليوناني حيث إن الراسع المنطق
ارسطو اليوناني وإنما تروار النفس به تأثيرا وانفعالا إن كان
موزونا مترعنا به بالاسوات الحسنة كما هو مشاهد لدى أربعة
الطباع من التواجد والافتعال عند سماع المغنين بل تأثير حسن
الصوت في العائز أمر مشاهد فتنظر الجمال وسيرها عندما عد
لها الحادي طيب الصوت والهي البكا يسكنة الغنا ويذهب
عنه الغنا وفي ثروة المغنين في الأمصار والاقطار وجلالة
شأنهم ودلاهم على ذوي الوجاهة ما يفيد عن الاستدلال
لأنهم ان السماع بقيت وهو ينجي طبيه ويميت
وكذلك ما تشاهد من استعانة أهل الصناعات الشاقة بالنفق
وما تسمعه عن العرب عند الحروب من تشجيعها بالغانا والتميل
بالاشعار حتى يوجهها ذلك لأن لفق نفسها في الممالك ولا ياتي بها
السيوف ولا تخشى بوارق الخوف ومن أراد الوقوف على تأثير
الغنا وحسن الصوت في النفوس فعليه بكتاب الأغانى لأبي الفرج
الأصبهاني يري العجب العجيب في هذا الباب
من كل معنى لطيف أحسن قدحا وكل ساحة في الكون نظري
ومن لم يتأثر بريق الأشعار المرودة بلسان الأوتار في جنان من
الاشعار بحوي تحيا الاضمار فهو من فلتان الطابع وخطات الجمار
السنة

(المسئلة) القياس النفساني هو ما يتألف من المقدمات
الوهمية أو المشبهة أما الوهميات هي القضايا الكاذبة التي
يحكم بها الوهم في المعقولات الصرفة - تحوكل موجود محسوس
وكل محسوس مشار إليه فكل موجود مشار إليه فهذا من حكم الوهم
وهو كاذب لأن الموجودات موجودة ولا يشار إليها كونها غير محسوسة
والمشار إليه لا يكون إلا محسوسا ونحو ذلك الميت جمار وكل جمار
يخاف منه فالميت يخاف منه والدليل على كذب الوهمانية
يسا عد العقل في المقدمات الراضحة الإنتاج ولكن ينارعه في
النتيجة كما في المثال وذلك لأن النفس مسخرة لأحكام الوهم حتى
أن أحكام الوهميات ربما لا تميز عند هامن الأوليات والوديع
العقل والشرع وكذلك أحكام الوهم لا تستعمل التباسها الأوليات
وسبب ذلك ان القياس النفساني في الظلمة المادية واستيلا الوهم
على العقل وتسخيره إياه حتى يقن بل ييقن أن الكواكب ضرورية
الصدق فيستدل بها الصدقات نحو الحواء ليس يبصر وكل ما
ليس يبصر فليس يسمو بل أبعاد خالية عن التمكن وربما ظاهما متروكة
كقول الروافض باستحقاق سيدنا علي الخلافة قبل الثلاثة
والجملة فالتميز بين اغلاط الوهم والأوليات عسرجدا
لا يتيسر إلا لمن أعطاه الله القلب السليم والمخلص هو محريد
العقل عن الوهم والتفكير التام والنقض والاستدلال على خلافه
والرجوع إلى الحقائق الحكيم والقواعد الشرعية وأما المشبهات
في القضايا الكاذبة المشبهة بالحق إما من حيث الصورة كقولنا
لصورة فرس منقرشة على جدار هذه فرس وكل فرس صحال
ف هذه صحال وإما من حيث المعنى كقولنا كل إنسان و فرس فهو
إنسان وكل إنسان و فرس فهو فرس ينتج بعض الإنسان فرس
واللفظ فيه من حيث إن موضوع المقدمتين ليس بوجوده إذ ليس

لنا شئ يصدق عليه أنه إنسان وفرس ويسمى القياس المركب
من المشبهات بالمقابلة كما يسمى سفسطة ومن يستعمل للغاللة
فإن قابل بها الحكيم فهو سولسطاي وإن قابل بها الجدي فهو
مشا غني وإن لم يعرف الضناد فيما سمع فهو معا لثا نفسه
وسولسطاي نسبة لسوف اسطا ومعنى سوف الحكمة ومعنى
اسطا التلهيس والتمويه فمضاه الحكمة الموهبة لقولنا الحدوث
حادث وكل حادث فله حدوث ينتج الحدوث له حدوث ..
وقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن قائم
بالذهن وكل قائم بالذهن عرضي ينتج إن الجوهر عرضي وقولنا
الإنسان حيوان والحيوان جنس ينتج الإنسان جنس وكل
ذلك سفسطة كاذبة لا تروج عند من استحضروا قواعد الفن
وشرايط الإنتاج وما سوي البرهان من هذه الأقبسة لا يفيد
الألفظ وأما البرهان فهو العدة في مناقضة الرجال والمجبة في
إتمام الأخصام فعليه مدار الجاورة وبه تكمل المناظرة
يقول جامع القبر إلى الله ^{تعالى} عبد الله وإني الخامي الشهير
بالضرمي ما كنت لأفخر هذه المقارن مع وعرة مسالكها وورعة
مسالكها لولا سادة من إخوان الصفا بالمدارس رغبوا إلى في
تعليم فن المنطق فأدرت إلي الإجابة شاكرًا لقوله عليه السلام
(لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النهم)
وقام بما توجه علينا الإنسانية وتخطبا به الأوضاع
الشرعية بيد أني رأيت السير علي فبح الأذهار بين في
أساليب التعليم ربما بكل مداركهم ويقبل عزائمهم فأثرت
أناملتي عليهم ما يحضرن من قواعد الفن علي هيئة السامر
رغبة في الأقال علي الفعل ورغبة عن السامة والمثل وهم
يكنونه عن درسا درسا وبعد التمام تصفحة تحريرا وتصحفا
وعرضه

وعرضه علي الكتب المعول عليها في هذا الفن فإنها هوافظة
الناسد وروضة الراكد قد زاحم صحائف الحكماء
وأسفر عن مناقضة أسفار الفضلاء لا طويلا ملاملا
ولا متحصرا محلا وكان بين ذلك قواما ثم اطلع عليه بعض
الأفاضل من رجال المحاكم الجبولين علي حب العلوم ونشرها
وكفنا بطبعه نشر الفضيلة وتعيما للفايدة فحاولت القضي
عن هذه الخطة علمًا بأن من ألف فقد استهدف خصوصًا من
عزيمه الدهر الذي تقضي عيونه ولا تقض رقبته وعيونه
قلما لي إلا الإجابة لما قصد أزغا القصد معولين علي ..
رعاية ذي الفين والجود فأهل طبعه حتى تم بدرة فخطرت
الجميع من السنة رطبة بالتشا وألف مرفوعة بالضارحة ..
والاعاء والمجد لبدأ الوجور والإيجاد والصلاة علي
خاتم زوي الهدي والارشاد وعلي آله وصحابة المستعصمين
لهديه وعصمته

يقول ناقله الذليل الخبير راجي غفر المسامحة من المولى
القدير من هرفي بحر الذنوب غريق وهاوي عبدة
السلام علي منصور البحر اروي لما رأيت هذا المصف
من أجل المصنفات كتابا وافخرهم منزلة واعلامه قبايا
بذلت الجهد والمجهود فما وقفت له علي وجود ولكن قد
أتاني سعد السعور من خالق السموات الوردود فقترت
عليه عند أحد أعزائي فسألته إياه فأوفاني ضائي
فشكراله علي أولاني من هدياته وما من محني من
حسناته فإنه صديق قل أن يوجد له مثل كيف وهو
في وجهه علي ذلك سحجة وديل ومزيد الشكر لوفائه والحمد
لله رب العالمين والصلاة والسلام علي سيدنا محمد
وعلي آله وصحبه
الجميعين

